نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر

الدكتور عمار بن سلطان*

دخلت الجزائر منذ 26 ديسمبر 1991 م في أزمة سياسية، تمثلت في رفض بعض القوى السياسية للنتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد تسبب هذا الرفض في استقالة رئيس الجمهورية – الشاذلي بن جديد – في 11 / 01 / 1992 م، وإلغاء المسار الانتخابي؛ ومنذ ذلك التاريخ إلى الآن والجزائر تعيش حربا مع ذاتها، تمثلت أحد وجوهها في بروز ظاهرة العنف المسلح، هذه الظاهرة التي أصبحت تنعت في الخطب الرسمية والكتابات الإعلامية الجزائرية ب"الإرهاب" [1]

لقد تجلت مظاهر الفعل الإرهابي في انتهاج أسلوب القتل والسبي وانتهاك الأعراض[2]، وحرق وتخريب المؤسسات الوطنية، كما راح ضحيته أكثر من 120 ألف قتيل تركوا وراءهم حوالي 30 ألف أرملة و150 ألف يتيم[3]، و300 ألف طفل مصدوم نفسيا [4]، وكلفت الدولة خسائر مادية تقدر بـأكثر من 800 مليار دينار جزائري مست قطاعات استراتيجية ومنشآت قاعدية ومؤسسات تربوية [5]، وقد قدرتها المؤسسة الرئاسية بـ 20 مليار دولار [6].

---

* أستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام – جامعة الجزائر

تطرح هذه الظاهرة "الإجرامية"[7] مجموعة من التساؤلات لمعرفة هوية وأهداف مرتكبيها، أهمها:

أ. – هل هذه الجماعات إسلامية حقا في عقيدتها، أم هو تنظيم سياسي بالدين متستر، يعمل أعضاؤه ضمن إطار مشروع واستراتيجية خاصة بهم، يجهل النظام والمجتمع مضمونها وأهدافها الآنية والمستقبلية ؟.

ب. – لماذا تنتهج هذه الجماعات أسلوب القتل والتدمير ضد الشعب والوطن؟ وما هو الهدف من هذا العمل الإجرامي؟

ج. – من هي القوى المساندة والممولة والحامية لهذه الجماعات الإرهابية سواء في داخل أو خارج الجزائر؟.

د. – كيف يمكن التعامل مع هذه الظاهرة من أجل احتوائها واستئصالها بطريقة عقلانية تمنع تكرارها؟.

أولا: الإطار النظري للدراسة:

إن محاولة الإجابة على التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح فرضيتين أساسيتين:

الأولى وهي فرضية تصور الظاهرة في إطار صراع سياسي داخلي بين النظام من جهة، والمعارضة من جهة أخرى؛ أي أنه صراع صفري، يمكن لكلا الطرفين: " المعارضة والنظام " استعمال جميع الوسائل لإضعاف خصمه والقضاء عليه؛ وبالتالي، فإن الأفعال والممارسات السلوكية التي يقوم بها المتصارعان؛ هي سلوكات تندرج ضمن استراتيجيتهما وأيديولوجيتهما وبرنامجهما السياسي؛ أي استعمال أسلوب العنف "الإرهاب" كوسيلة لإضعاف الخصم والضغط عليه ومساومته أو إرغامه على التنازل عن بعض المواقف أو المواقع السياسية لصالحه.

أما **الفرضية الثانية**، فإنها تنطلق من مسلمة وجود قوى خارجية – دول وأحزاب ومنظمات وجماعات – لها أهداف ومصالح في الجزائر، تسعى إلى تحقيقها من خلال علاقتها مع الجماعات الإرهابية في الداخل، أي أن العمل الإرهابي يراد منه خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار تسهل من عمليات الاختراق والتغلغل وتحقيق أهداف ومصالح القوى الأجنبية.

تتبنى هذه الفرضية التفسير التآمري بناء على حجم الخسائر البشرية والمادية المرتكبة في حق الدولة والمجتمع، وما يمثله السلوك الإرهابي من مخاطر على أمن واستقرار ووحدة الدولة الجزائرية، الشيء الذي يجعلنا نميل إلى ربطه بأهداف قوى خارجية، أي تحليل الظاهرة على مستوى العلاقات الدولية، وإن الإرهابيين هم مجرد أدوات تابعة لقوى خارجية، ويعملون على تنفيذ مخطط أجنبي وفي إطار استراتيجية معينة يراد تطبيقها في الجزائر.

يستند تحليل هاتين الفرضيتين على متغيرين رئيسين:

الأول وهو متغير البيئة الداخلية الذي يحلل التفاعلات الصراعية والأزمات الوطنية في الدول بناء على أسباب ومصادر داخلية بمعزل عن المؤثرات الخارجية وهي أسباب يجمعها علماء الاجتماع في:

1- التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.
2- الدوافع "العدوانية" الناجمة عن الإحباط نتيجة الحرمان الاقتصادي والإقصاء السياسي.
3- الاغترابية في النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية المفروضة على المجتمع.
4- عجز النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن الاستجابة للطموحات المتزايدة لأفراد المجتمع في تحقيق المزيد من الحرية ومن المساواة والعدالة. أو في عدم تحقيق الأمن والسلام والكرامة للمواطنين.
5- عندما لا يتم التوصل إلى إجماع وطني بشأن تحديد مصالح وأهداف وأولويات بناء الدولة والمجتمع؛ أي كما يقول أرسطو " أن الثورة تنبع من عدم الاتفاق السياسي على القاعدة التي سينظم على أساسها المجتمع" [8].

أما المتغير الثاني، فإنه يحلل الصراعات الداخلية بمختلف أنواعها، أو الأزمات الوطنية السياسية والاقتصادية والثقافية نتيجة لمؤثرات ناجمة عن مطالب وضغوطات البيئة الخارجية التي تستهدف تكييف أهداف ومؤسسات وسلوك النظام السياسي مع مصالح القوى الخارجية؛ أي أن هذا المتغير يعتمد توظيف مقولات مدرسة التبعية [9] التي تحلل أزمات ومشاكل دول العالم

الثالث بناء على وجود علاقات وتفاعلات غير متكافئة بين دول العالم الثالث بناء على وجود علاقات وتفاعلات غير متكافئة بين دول المركز الرأسمالي ودول المحيط التابع من منطلقات فكرية تؤكد على المقولات التالية:

1 – أن الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول العالم الثالث، هي نتيجة لعمليات الاختراق والتغلغل المرافقة لانتشار وتوسع النظام الرأسمالي على أوسع نطاق عالمي، إلى درجة أصبحت معه جميع الدول محتواة في هذا النظام وتابعة له، وتؤدي وظائف اقتصادية وسياسية وإستراتيجية محددة ومكيفة مع مصالح واحتياجات المركز الرأسمالي، وأن أية دولة في العالم الثالث ترفض تأدية مثل هذه الأدوار التابعة سوف تتعرض إلى أزمات داخلية نتيجة لتدخل مباشر، أو بواسطة قواها المحلية المندسة في مؤسسات الدولة والنظام نفسه.

2 – أن كل الدول الحديثة الاستقلال، هي دول مخترقة ومحتواة في النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي لا يمكن تحليل تفاعلاتها الداخلية أو الخارجية النزاعية أو التعاونية بمعزل عن تلك التفاعلات الجارية في مراكز النظام العالمي، ولا عن أهدافه وتوجهاته السياسية والاقتصادية والثقافية.

3 – أن هذه العلاقات التأثيرية ليست فقط نتيجة لتلك العوامل الخارجية – دول المركز – وإنما أيضا نتيجة لتجاوب وتفاعل القوى السياسية المحلية التابعة في دول المحيط؛ وهي قوى تساهم في استمرار وديمومة العلاقات التبعية، وتقدم التسهيلات السياسية والاقتصادية والثقافية لدول المركز للاختراق والتغلغل في دولها. حيث يجري عادة التعامل في المسائل الدولية بين الدول والمجموعات المحلية التابعة التي تمارس ضغطا على حكومتها في إطار التفاعل بين مصالحها ومصالح القوى الأجنبية [10]

وبناء على هذين المتغيرين، فإنه يمكن الاستعانة بهما لتحليل نظام الاختراق "**pénétration**" والتغلغل في العلاقات الدولية من منطلق أن المفهومين "الاختراق والتغلغل" يشيران إلى التدخل الذي تمارسه دولة على غيرها من الدول مستهدفة في ذلك: إما تغيير نظام الحكم فيها، أو التأثير في سياستها الداخلية والخارجية وتكييفها بالشكل الذي يحافظ على مصالحها في تلك الدولة، أو في تلك المنطقة، معتمدة على قواها المحلية التابعة في الدولة، أو في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة موضوع التدخل.

إن العملية الاختراقية لأي مجتمع، لا يمكن أن تحدث أو تمارس تأثيرها أو فعلها فيه مهما كانت طبيعة وقوة المخترق الأجنبي، إلا عندما يكون المجتمع في حالة اختراق وتسمم سياسي وحضاري شامل، أو في حالة وجود نظام سياسي ضعيف في مؤسساته السياسية الوطنية، وفي منظومته الثقافية والإيديولوجية والإعلامية، بحيث يصبح غير قادر على تغذية مجتمعه فكريا وروحيا وحضاريا، وعلى تعبئة موارده وتحقيق وتجديد أهدافه الوطنية؛ مما يغري ويحفز النظم الاتصالية الأجنبية [11] على العمل لملء الفراغات الناجمة عن غياب الحماية الأمنية والتغذية الوطنية؛ غياب يمكن هذه النظم الاتصالية مع مرور الوقت من خلق قوى محلية موالية وتابعة لها متغلغلة ومتنفذة في الهياكل الرسمية للدولة، ومتسللة في الأجهزة الحساسة لمراكز صنع واتخاذ القرارات؛ وتؤدي وظيفتها التبعوية في ممارسة فعلها وتأثيرها السلبي في المجتمع نيابة عن قوى الاختراق وبدعم حماية منه.

إن تفاعل شدة الأزمات السياسية في الدول الطرفية، مرتبطة بمدى تطور وتحكم نظام الاختراق في المجتمع نفسه؛ فإذا كان الاختراق محدودا قطاعيا فإنه يتسبب في خلق أزمة محدودة التأثير قطاعيا، أما إذا كان شاملا ومتغلغلا في قطاعات متعددة وعلى جميع المستويات، فإنه سيحدث أزمة شاملة ومعقدة، يصعب تطويقها والتحكم فيها، أو معرفة فاعليها ومنفذيها، مما يؤدي إلى اضطراب في مؤسسات الدولة والمجتمع، ويؤثر في الإرادة السياسية للنظام بشكل يجعله متكيفا مع المطالب والمدخلات الاضطرابية لقوى الاختراق.

إن هذا التكيف الإذعاني للنظام مع مطالب القوة المخترقة، سوف يشجع القوى المحلية التابعة من الظهور، ويبرزها كقوة سياسية مهيمنة ومتميزة في المجتمع بشكل يمكنها من الشعور بالوصاية و"المسؤولية" على حساب القوى الوطنية في المجتمع والنظام، الشيء الذي يؤدي إلى إحداث صراع بينهما حول من له أولوية قيادة الدولة والمجتمع.

في هذه الحالة تظهر تفاعلات الأزمة شديدة المفعول والتأثير على المؤسسات الرسمية والشعبية للدولة، وتؤدي إلى اضطراب المجتمع، وإحداث اختلال في توازنه السياسي والاجتماعي، وفي قواعده التنظيمية والسلوكية لصالح القوى المحلية التابعة لقوى الاختراق على حساب القوى الوطنية.

إن هذا النوع من التدخل "الاختراق والتغلغل" لا يستهدف كل الدول الطرفية في نظام علاقات التبعية بين المركز والمحيط، بل هو تدخل يقتصر فقط على الدول المحورية – القطب – ذات الثقل والتأثير السياسي والمعنوي في مؤسسات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة جغرافيا وقوميا، لأن الدولة القطب في أي نظام إقليمي لها من الإمكانيات التي تؤثر بها سلبيا على مصالح

دولة المركز في النظام العالمي عندما توظف الدولة القطب كل ثقلها السياسي في الاتجاه الذي يعزز نهجها الاستقلالي والتطور الاقتصادي والانبعاث الحضاري لشعبها ولشعوب دول النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه.

ولذلك تتعرض هذه الدول المحورية في النظام الإقليمي العربي (الجزائر – مصر – العراق) إلى اختراق وتغلغل مكثف دائم ومستمر، إلى تدخل مباشر من قبل مراكز القوة في النظام الرأسمالي العالمي عندما تتعرض مصالحها إلى الخطر، أو عندما تستشعر بوادر النهوض والتطور الحضاري في دول القلب العربي للحيلولة دون حدوثها، الشيء الذي حدث مع التجربة الناصرية في مصر 1956 – 1970 م، والبعثية في العراق منذ 1990 م إلى اليوم، وأخيرا الأزمة السياسية المفتعلة التي تعيشها الجزائر منذ 1992 إلى الآن.

ولذلك، فإن الأزمات الداخلية التي تعيشها دول القلب في النظام الإقليمي العربي، هي أزمات مفتعلة في غالبها وناجمة عن عمليات اختراق وتغلغل تعبر عن ترجمة لإدراك سياسي لدول المركز في النظام العالمي حول الدور المقاوم الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول ضد سياستها الإمبريالية في المنطقة فيما لو تمكنت من إرساء أسس لنهضة حضارية بكل ما تتضمنه من شروط الاستقرار السياسي والسلوك العقلاني.

وبالتالي، فإن الأزمات في دول القلب العربي تعبر عن شكل جديد من صراع استباقي بين مراكز النهوض الحضاري في الوطن العربي من جهة، ومراكز القوة والسيطرة والهيمنة في العالم من جهة أخرى عبر سلسلة من الصراعات والحروب التاريخية منذ العهود القديمة إلى الآن.

ثانيا: نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية:

عرف التاريخ العربي الإسلامي ظاهرة الفرق الدينية المتطرفة، التي بدأت تتشكل مباشرة بعد وفاة الرسول محمد "ص" من الموالين غير العرب الحاقدين، وكانوا يهدفون من خلالها إلى افتكاك الخلافة بعد إضعاف سلطة العرب بالفتن والصراعات الداخلية بينهم، وبالتالي فإن الأحداث المأسوية التي عرفت تاريخيا، ليست لها علاقة بجوهر الرسالة الإسلامية، بل ذات صلة بغلاة الأصولية المتطرفة [12] وبنشأة الظاهرة الشعوبية في الدائرة الحضارية العربية.

ولذلك، فإن عودة الظاهرة الإرهابية في نموذجها التاريخي منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين، هو حدث متزامن من عودة الظاهرة الشعوبية نفسها في الوطن العربي، وهي ظاهرة تتميز بالحقد والكراهية ضد العرب والإسلام، تمارسها حركات مشحونة بتعصب عرقي تحت غطاء إسلامي، بهدف إضعاف قوة وهيبة العرب والمسلمين، والحيلولة دون تحقيق أهدافهم السياسية الجديدة في الوحدة والتنمية والديمقراطية والتجدد الحضاري.

1. علاقة الإرهاب بالحركة الشعوبية في الوطن العربي:

لقد تزامنت العمليات الإرهابية في داخل الوطن العربي مع عودة الشعوبية الجديدة التي أحيتها الظاهرة الخمينية بعد 1979 في إيران، الـ"ثورة" التي استهوت بعض الفئات من الشباب العربي لتجذبه وتدمجه وتجنده في تيارها السياسي وتصنع منه "مجاهدا" و"مبشرا" بالنموذج الخميني في وطنه بتحريض وتوجيه ودعم من رجال الملالي في طهران، حيث شرع هواة هذا

"النموذج" من الشباب في الوطن العربي بممارسة الفعل الإرهابي فكريا وسياسيا وجسديا مع موطنيهم.

في العراق، راحت تلك الجماعات تقوم بتفجير القنابل في التجمعات السكانية والمؤسسات الحكومية ومحاولة اغتيال بعض الشخصيات السياسية الوطنية، مما دفع بالقيادة العراقية منذ البداية إلى إدراك خطورة الموقف وانتهاجها استراتيجية مزدوجة لاستئصال الظاهرة: محاصرتها والقضاء على جيوبها في الداخل، وضرب قاعدة إسنادها الروحي واللوجستيكي في الخارج "إيران" [13]

أما في مصر، فإنه رغم الوجود التاريخي لحركة الإخوان المسلمين منذ 1928 وما يقال عن مواقفها –"انتهازية ووصولية"– فإنها لم تمارس العمل الإرهابي إلا مع بروز الظاهرة الخمينية، عندما انشقت عنها بعض المجموعات وتبنوا النموذج الخميني في الملة والمنهج، بل وسعوا إلى زرع الفتنة الدينية وممارسة العنف المسلح ضد الأقلية المسيحية في مصر، هذا السلوك أعطى الفرصة لأمريكا لكي تتدخل في الشؤون الداخلية لمصر وتتبنى المسألة القبطية باسم الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية، وهو تدخل يصب في اتجاه استراتيجية تفتيت الوحدات الوطنية الكبرى في الوطن العربي، وتفصيلها عن أسس عرقية ودينية وطائفية، لأنها ترى في وحدة وتماسك الشعب المصري قوة مقاومة لسياستها وأهدافها في مصر والوطن العربي.

أما في الجزائر، فقد تأخرت الظاهرة الإرهابية إلى عام 1992 م، بسبب العلاقة المتميزة بين النظامين، لأن موقف النظام الجزائري في فترة حكم الرئيس

الشاذلي بن جديد، كان متعاطفا ومؤيدا لإيران وضد السلوك العراقي في تعامله ومعالجته للاختراقات الناجمة عن الظاهرة الخمينية، وكان أيضا يمثل مصالح إيران في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أهلت النظام الجزائري أن يكون وسيطا مقبولا لدى الطرفين في إدارة أزمة الرهائن.

إن هذه العلاقة المتميزة، وهذه الخدمة المجانية، جعلت رجال الملالي يدرجون الجزائر ضمن خياراتهم السياسية المؤجلة، في الوقت الذي راحوا يقومون بعملية تنشئة مكثفة للمتعاطفين والمتأثرين بنهجهم عن طريق السفارة واستقدامهم إلى مدينة "قم" للتكوين وتقديم الولاء والبيعة [14] وتعبئتهم وتجنيدهم باسم الجهاد في أفغانستان ضد "الكفر والإلحاد والشيوعية، حيث يتم إرسالهم إلى مدينة بيشاوة بباكستان للتكوين والتدريب على فنون القتال وحرب العصابات وصنع المتفجرات" [15] بعلم من السلطات السياسية والأمنية الجزائرية.

بعد انتهاء الحرب السوفياتية ـ الأفغانية الأمريكية، شرعت بعض الدول المتواطئة في تجنيدهم، تفكر في استغلال المتطوعين العرب وتوظيفهم كمعارضة سياسية ضد بلدانهم حسب مصالح وأهداف كل دولة، تحت غطاء إسلامي، وفي هذا السياق، سعت أمريكا ومعها السعودية إلى توظيف أفغان الجزائر للقيام بحملة دعائية منظمة ضد النهج الاشتراكي المتبع في الجزائر، واتهام النظام بالإلحاد والشيوعية والإفلاس.

أما البعض الآخر، فقد استقطبته المخابرات الإيرانية ووظفته للترويج الإعلامي والدعائي لصالح الثورة الخمينية والقيام ببعض عمليات العنف المنظم [16]، في حين

واقفت فرنسا على استقدام البعض منهم مقابل انخراطهم وانضمامهم لـ"الفيلق الأجنبي الفرنسي "كمرتزقة"، بينما انخرط الآخر في عصابات تهريب المخدرات لتمويل العمليات في الجزائر" [17]

لقد تزامن دخول هؤلاء المجندون إلى الجزائر في 1988 - 1989 أي مع عملية التحول الديمقراطي، وإقرار مبدأ التعددية الحزبية في دستور 1989، مستغلين هذا الانفتاح السياسي الديمقراطي، ليشرعوا في هيكلة تنظيمهم، وتوسيع نطاق نفوذهم بتأسيس الخلايا مركزين في نشاطهم على عنصر الشباب ذوي الأصول الريفية، ومن الأحياء الشعبية الفقيرة في المدن، بحيث يتم انتقاؤهم واستقطابهم من بين تلاميذ الثانويات تحت تأثير ديني، ويهيكلونهم تنظيميا في حلقات تكوينية بالمساجد، يتعلمون فيها دروس الوعظ والإرشاد وبعض الأحكام الفقهية لابن تيميه، وتربيتهم على معاداة الوطنية والقومية والاشتراكية واعتبارها بدعة صهيونية [18] وتوجيههم لاعتناق مبادئ وأفكار سرمدية غير قابلة للمناقشة؛ أي تنشئتهم على الأفكار الشعوبية، وكراهية الوطنية، ومعاداة الفكر الاجتماعي التقدمي بعلم وتوطئ من النظام وأجهزته الأمنية.

أما في المرحلة الثانية، فكانت تتم عملية انتقاء المنخرطين على أساس الطاعة والولاء، وتنظيمهم في خلايا سرية يتعلمون فيها رموز وإشارات عمليات الاتصال والتنسيق بينهم، ولهم طقوس وسلوكيات خاصة بهم، ونظام انضباطي يشبه تنظيم الحركة الماسونية، بحيث من الصعب التعرف عليهم أو اختراقهم نتيجة التسلسل الهرمي للتنظيم والسرية الشديدة بينهم.

كان تنظيم هذه الجماعات، يفتقد إلى وجوه سياسية وشخصيات دينية وثقافية معروفة على الساحة الجزائرية، لذلك فضل المشرفون عليه الاندساس والانضواء بشكل سري تحت جناح الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحركة سياسية معتمدة وذات طابع شعبي، والتخطيط للانقلاب عليها من الداخل في وقت لاحق، وقد مثلت هذه الجماعات المندسة مظاهر القوة والعنف والسلوكيات الإرهابية ضد المواطنين القاطنين في تراب البلديات التي تحكمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل أن البعض منهم نصبوا أنفسهم كقوة عمومية موازية للسلطة المحلية ولقوة الشرطة والدرك، مما أفقد الدولة تمثيلها وهيبتها في تلك المناطق.

إن هذه الجماعات، لم تكن تمثل تنظيما دينيا، لأنها لم تكن تستند في سلوكها أو تعاطيها مع المجتمع بناء على مرجعية دينية مستمدة من الكتاب والسنة واجتهادات الخلف الصالح، وإنما يتبنون مقولات فقهية لساسة متسترين بالدين، ومرتبطين بدول أجنبية، يعملون على تنفيذ أهداف محددة ومرسومة في إطار استراتيجية مغلقة بطابع ديني، أي يستعملون الدين الإسلامي كشعار ضد بعض الشعوب والدول العربية التي يرون في استقرارها عامل قوة ومقاومة ضد مخططهم واستراتيجيتهم، و إلا لماذا لم تظهر هذه الحركات في تركيا العلمانية رغم قوة وشعبية التيار الإسلامي فيها، أو في باكستان، أو في النظم التيوقراطية العربية المعروفة بولائها لأمريكا وبعلاقتها المشبوهة مع الصهيونية ؟.

لذلك، فإن ظهور حركات من هذا الإطار في دول عربية "الجزائر، العراق، مصر" دون سواهم، ليس صدفة، بل هو عمل يكشف عن مؤامرة مخطط لها دوليا، لا تستهدف دولة بعينها؛ وإنما الكتلة الحيوية في النظام الإقليمي العربي، الذي تمثل فيه الدول الثلاث مراكز قلاع وحصون الحماية في وجه عمليات الاختراق والتغلغل الوافدة من مناطق التماس والصدام الحضاري مع الأمة العربية.

إن هذه الجماعات المغطاة بالدين، لا تمثل تنظيما سياسيا حزبيا [19]، وإنما هم جماعة ضالة، يمثلون آلة عقم وإجهاض وتدمير حضاري من جهة، وتابعة لقوى خارجية تعمل على تنفيذ مخطط يستهدف تدمير الدولة والمجتمع تحت غطاء ديني من جهة أخرى، وقد تجلت ملامح هذا المخطط في عمليات تخريبية وإجرامية تكشف عن حقد وكراهية ليست ظرفية، بل متأصلة في التكوين العقلي والنفسي والثقافي لتلك الجماعات، كراهية تكونت في سياق صيرورة تاريخية معادية للشعب والوطن، ولا نجد لها مثيلا إلا في التراث اليهودي، وحملات الغزو المغولي، والاستيطان الاستعماري، إنها شعوبية جديدة مشحونة بالحقد على كل من هو وطني وقومي وإنساني مهما كان لونه السياسي، ومناهضة لأي تقدم اجتماعي وحضاري في الوطن العربي.

لذلك، تمثل هذه الجماعات المسلحة والمتسترة بالدين الإسلامي حسب وصف المفكر الإسلامي فهمي هويدي: " عناصر إجرام ووحشية " وهم "مجرد تشكيلات عصابية لا تختلف عن عصابات القتلة وقطاع الطرق التي لا تعرف

دينا أو ملة، ولا تحترم قيمة أو حرمة " [20]. وبالتالي فهي جماعة تستهدف ضرب الدين الإسلامي في جوهره وتشويه صورته والتشكيك في قيمه الإنسانية والروحية.

2. مجموعات المصالح ونشأة الظاهرة الإرهابية:

تتحمل بعض مراكز القوى السياسية في النظام الجزائري جزأ من المسؤولية السياسية في نشأة واستفحال هذه الظاهرة الإرهابية، إن لم تكن متواطئة في خلقها لأسباب تتعلق بمصالحها السياسية والاقتصادية من جهة، وبالتحول الإيديولوجي والسياسي في نظام الحكم من جهة أخرى؛ أي التحول من النموذج الاشتراكي إلى رأسمالي كمبرادوري.

إن تحقيق هذه المصالح النخبوية المرتبطة بعملية التحول السياسي في نظام الحكم اقتضى من القوى الانفتاحية ضرورة البحث على قوى سياسية مساندة لها من داخل المجتمع لتبرير الخيار والنهج السياسي الجديد، وتوظيفها ضد القوى السياسية المحافظة في النظام وفي حزب جبهة التحرير الوطني.

لذلك، عملت على تشجيع وتأسيس الحركات والجمعيات السياسية والثقافية ذات التوجه الانفتاحي والشعوبي والمتسترة بالدين والمشبوهة في ولائها لقوى أجنبية، ومنحهم الاعتماد القانوني دون التحقق من هويتهم وأهدافهم وبرامجهم السياسية ومدى تطابقها مع نص القانون العضوي الخاص بتأسيس الأحزاب والجمعيات [21]، بل وقدمت لهم وزارة الداخلية المنح المالية والتسهيلات المادية والمعنوية، في الوقت الذي شددت رقابتها وفرضت الخناق

على الجمعيات الأخرى ذات التوجه الوطني والقومي والاشتراكي التي تملك رؤى فلسفية وسياسية متناقضة مع النهج السياسي الجديد الذي تنوي القوى الانفتاحية في النظام تبنيه وفرضه على المجتمع.

لقد سعت مراكز القوة الجديدة التي عززت مواقعها ونفوذها السلطوي والاقتصادي مع حكم الرئيس " الشاذلي بن جديد" إلى خلق قوى سياسية موالية وحليفة لها، يمكن توظيفها نيابة عنها لإرهاب معارضيها السياسيين والعسكريين من القوى الوطنية الأخرى في داخل وخارج النظام، في الوقت الذي أقدمت فيه على إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية العسكرية، وتحجيم دورها؛ وهي المؤسسة المتشعبة بالقيم الوطنية والثورية، والتي تملك رصيدا من الخبرة والتجربة في التعامل مع القضايا الوطنية الأمنية ومحاربة الجوسسة الدولية.

لقد نتج عن هذه الهيكلة غير المبررة سياسيا وأمنيا، ضعف وتضعضع في جبهة الحماية الخارجية للدولة الجزائرية؛ سرعان ما استغلته بعض القوى الأجنبية لاختراق حدود السيادة الوطنية، والتغلغل داخل المجتمع والاندساس بين فئاته وجمعياته، مكونة بذلك جيوبا موالية لها في مختلف القطاعات والجبهات السياسية الاقتصادية الثقافية لم يكن النظام حينها يدرك مخاطرها وأبعادها المستقبلية على كيان الدولة والوحدة الوطنية.

3. النظام الجزائري وكيفية معالجة الظاهرة الإرهابية:

يعتبر من الناحية المنهجية والواقعية السياسية، أن الفهم الصحيح والإدراك الموضوعي لأية ظاهرة، سوف يساعدان على معرفة ماهيتها من حيث طبيعتها ومصدرها ومخاطرها على أمن واستقرار المجتمع، وكذلك تقديم الحلول لكيفية

التحكم فيها والاقتراب من معالجتها على أسس سليمة وقواعد عمل صحيحة، في حين يؤدي غياب مثل هذا الإدراك إلى ارتكاب أخطاء في معالجتها والتعامل معها، وبالتالي استفحال الظاهرة واستحالة استئصالها من المجتمع.

في هذا السياق، تعامل النظام الجزائري بشأن معالجته للظاهرة الإرهابية من مدركات وفرضيات خاطئة، أي من فرضية أن الجماعات المسلحة "الإرهابية" هي جماعة دينية، وأنها تسعى فعلا لإقامة دولة إسلامية في الجزائر على النموذج الإيراني، هذا الإدراك الخاطئ، دفع بالنظام إلى انتاج خطاب سياسي معا للإسلام وللعربية، وانتهاج سلوك غذائي ض كل من له علاقة بالعروبة والإسلام على مستوى الأفراد والجماعات؛ وهو سلوك يكشف عن موقف نخبة حاقدة على الهوية العربية والعقيدة الإسلامية، مما أدى إلى التشكيك في الهوية السياسية للنظام وعزله عن العمق الشعبي، وأعطى للجماعات الإرهابية "شرعية" ومساندة شعبية في الداخل، والتعاطي معهم كمعارضة سياسية في الخارج.

لقد تبنى النظام أطروحات ومقولات النخبة الاستئصالية [22] التي تحلل المسائل الوطنية انطلاقا من قناعتها السياسية والأيديولوجية اللغوية والثقافية والطبقية، وليس من منطلقات المصلحة الوطنية، وهي نخبة معروفة بمواقفها المعادية للثوابت الوطنية؛ من إسلام، ولغة عربية، ومعارضة لانتماء الجزائر الحضاري للأمة العربية، وهي تستغل مركزها ونفوذها في السلطة لإقناع النظام بتهميش ومحاصرة الأفراد والجماعات والمؤسسات الثقافية التي تتبنى منظومة القيم والثوابت الوطنية والحضارية، بل وتحريضه صراحة على استئصالهم بحجة أنها قوة رجعية تمثل مصدرا دائما لإنتاج الأصولية الروعية والاستبداد والإرهاب.

إن انسياق النظام الجزائري وراء مثل هذه الطروحات الاستئصالية على حساب أطروحات القوى الوطنية الشعبية التي يمكن أن تكون رهان المستقبل لحسم المواقف في المسائل الوطنية المصيرية؛ يكشف عن الهوية السياسية للنظام، وعن تحيزه لصالح فئة سياسية على حساب أغلبية وطنية، وهو تحيز يغذي استمرارية الظاهرة الإرهابية، ويمكن بعض الفاعلين من استغلال الأزمة السياسية لاكتساب مصالح شخصية وفئوية وحزبية ضيقة على حساب أمن واستقرار الدولة وتماسك الوحدة الوطنية.

إن ربط الظاهرة الإرهابية بالدين الإسلامي في ذهن صانع القرار وفي سلوك النظام ومؤسساته الرسمية، قد عزز ترسيخ مقولة "الجهاد ضد نظام ملحد" في ذهنية الأوساط الشعبية، مما أعطى "شرعية" شعبية للظاهرة، وتغذية فاعليها بالمال والرجال وحمايتهم من المتابعة الأمنية اعتقادا وقناعة منهم أن الصراع الدائر في الجزائر هو صراع بين "الإيمان" و"الإلحاد"، بين "الخير والشر" في ظل مجتمع تحكمه منظومة قيميه دينية هي التي تحدد نمط تفكيره وسلوكه ونظرته لنفسه وللآخر والعالم، وفي ظل نظام يعمل على تهميشهم وتحقيرهم. ومن منطلق هذا الاعتقاد، كان التشكيك في عمليات القتل والتخريب المنسوبة للجماعات المغطاة بالدين الإسلامي، بل وأحيانا يتم تبريرها بذرائع مختلفة، وأحيانا أخرى ينسبونها إلى بعض مراكز القوة في النظام نفسه.

كان القصد من عملية ربط الظاهرة الإرهابية بالدين الإسلامي عند الإستئصاليين، أن تستمر الأزمة السياسية في الجزائر بغرض تحقيق الأهداف التالية:

1 ـ تشكيك النشء الجديد من الشباب في القيم الروحية والقواعد السلوكية للدين الإسلامي من منطلق أن ممثلوا الإسلام هم أناس "إرهابيون

ومجرمون وضد الشعب" وبالتالي "فإن الإسلام في جوهره مصدر للأصولية والإرهاب " والنتيجة حسب تصورهم وإدراكهم "أن تهميش وتحييد الدين والتخلص منه سوف يساعد على تخليص المجتمع من الأصولية الرعوية المغذية للظاهرة الإرهابية"، في مقابل تشجيع المتشككين منهم في اتجاه العلمانية، وتحفيز البعض الآخر على اعتناق النصرانية وبالتنسيق مع الكنيسة التي لم تتردد في توزيع الكتاب المقدس والتبشير بالمسيحية في لوحات إشهارية بصحف جزائرية ناطقة بالفرنسية، كان لها تأثيرا في اعتناق المسيحية "[23]"

2 ـ تفكيك التماسك الوطني والاجتماعي للشعب، بهدف خلق مجتمع غير متجانس في ثقافته وسلوكه، وزرع عوامل الصراع والتفرقة الدينية والعرقية والجهوية والثقافية بين فئاته، وتحريك كل فئة منه ضد الأخرى وفي الاتجاه الذي يريدون حسب مصالحهم وأهدافهم، وفي نفس الوقت التظاهر بأنها القوة الوطنية الحافظة للتوازن السياسي والاجتماعي بين جميع فئات المجتمع والحامية لهم، حتى يسهل عليها التحكم والسيطرة على كل فئاته.

وفي سياق هذا المسعى، ساعدت مجموعات المصالح في النظام على خلق التنظيمات السياسية المغطاة بالدين بمختلف أجنحتها السلمية والمتطرفة عندما كانت في أمس الحاجة إليها حتى توظفها ضد القوى الوطنية والقومية والاشتراكية في مرحلة معينة، في الوقت الذي خلقت فيه قوة سياسية احتياطية رديف لها – "التيار الاستئصالي الشيوعي الفرنكوفيلي البربري" – ليوظف بدوره في اللعبة السياسية لمجموعات المصالح ضد التنظيمات السالفة الذكر، بل وخلق تناقضات وصراعات في داخل التيار نفسه[24]

إن هذه العملية التناوبية في توزيع الأدوار وإدارة الصراع والنزاع بين القوى السياسية من قبل تلك المجموعات، قد أطال من عمر الأزمة، وشغل قواه الوطنية السياسية عن عمليات نهب الثروة الوطنية وتوزيع الغنائم بين مجموعات المصالح باسم الخوصصة والتكيف مع متطلبات ومقتضيات العولمة.

3 ـ لقد دفعت مجموعات المصالح بالجماعات الإرهابية إلى تخريب المؤسسات العومية؛ بهدف خلق أزمة اقتصادية ومالية تدفع بالدولة إلى الاستدانة الخارجية، وإعادة جدولة ديونها، حيث أدت الأزمة السياسية في الفترة الممتدة منت 1993 إلى 1996 إلى تطور مديونية الجزائر الخارجية بنسبة 33 بالمائة، وبلغت معها نسبة مستحقات الدين إلى الناتج المحلي بـ 73 بالمائة[25] مع نهاية سنة 1996 م الأمر الذي أدى إلى القبول بشروط صندوق النقد الدولي، وتفريغ الدولة من وظيفتها الاجتماعية، وإضعاف سلطتها وهيبتها على المستوى الوطني والدولي، وتحكم القوى الخارجية في ثرواتها وإرادتها السياسية، مما أدى إلى فقدان جزء من سيادتها الوطنية.

إن العمل الذي تمارسه المجموعات الإرهابية بشقيها "الأصولي" أو "الإستئصالي" [26] رغم اختلاف مشاربهما الفكرية وتنشئتهما السياسية وتصوراتهما للدولة والمجتمع؛ يكشف عن مدى تواطئهما واتفاقهما على انتهاج سياسة التدمير الذاتي للمجتمع والدولة وكأنهما يرتبطان بمصدر توجيه واحد معاد للجزائر، وإلا كيف يفسر التخريب الذي تقوم به تلك المجموعة المغطاة بالدين من جهة، أو تلك المتسترة بالديمقراطية والعصرنة من جهة أخرى [27] تحت مبررات مختلفة.

ولذلك، فإن الذين افتعلوا الظاهرة الإرهابية في الجزائر هم أولئك الذين حققوا من ورائها مكاسب سياسية اقتصادية وثقافية وجهوية لا يمكن تحقيقها في ظل أوضاع سياسية مستقرة وسلمية وعادية.

ومن بين أولئك الذين خططوا لافتعال هذه الأزمة السياسية هم على التوالي:

أ ـ النخبة المتنفذة في النظام السياسي والمتحكمة في مفاصل الدولة من تكنو - بيروقراط وبعض القيادات العسكرية الذين تكونت لديهم ثروة عن طريق الاختلاس والرشوة الدولية، وهي ثروة باتت تبحث عن منظومة اقتصادية وقانونية وسياسية جديدة تسهل من سيولة استثمارها دون محاسبة أو مراقبة أو مساءلة.

في هذا الموضوع، كتب أستاذ علم الاجتماع محفوظ بنون قائلا: "في جنيف، هنك شوارع بأكملها هي اليوم لنافذين عسكريين-سياسيين تحصلوا عليها عن طريق شركات عقارية ذات أسهم تضمن إخفاء هوية المالكين الحقيقيين، "وتساءل بنون" أنه رغم التصريحات الأكثر مصداقية التي أدلى بها الكاتب ونائب جنيف بالـ 37 مليار دولار التي أودعها مرتشونا في البنوك السويسرية لم يسجل أي طلب رسمي للجزائر بشأن هذه الأموال.[28]

ب ـ البرجوازية الطفيلية التي تمول العناصر الإرهابية بالمال والسلاح سرا ويوجهونهم لتخريب مؤسسات القطاع العام المنافس لتجارتهم، إما بهدف شرائه بالدينار الرمزي، أو لاستخلافه بوحدات إنتاجية خاصة، لأن استمرار الأزمة في اعتقادهم تعني إغراق الدولة في المسائل الأمنية على حساب رقابتها

القانونية لعمليات التهريب والغش والتزوير والرشوة، والتهرب من الضرائب بالتحايل على القوانين في السجلات التجارية والنشاطات التي يقومون بها.

ج ـ لقد لعب هذا التحالف التكنوقراطي- البرجوازي من منطلق مصالحهما الخاصة والمشتركة دورا في ضعف قوة وسلطة الدولة إلى مستوى لم تعد فيه قادرة على محاربة الظاهرة الإرهابية، ولا صيانة التماسك الاجتماعي، أو حماية المنظومة القيمية الوطنية، كما أدت عمليات تخريب ونهب المؤسسات الوطنية إلى تسريح مئات الآلاف من العمال، وإلى تفقير الشعب [29] وتدهور قدراته الشرائية نتيجة الزيادة المذهلة في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، مما تسبب في تضعضع الجبهة الاجتماعية التي باتت مصدرا لتمويل الإرهاب بالقوة البشرية؛ إما نتيجة لإغراء مالي أو نكاية في النظام السياسي، وتفشت بين أسرهم مظاهر الانحلال والفساد الأخلاقي، وتناول وتداول المخدرات بين أبنائهم.

لقد تمكنت القوى الاغترابية المهيمنة على المجتمع من استغلال هذا السقوط الاجتماعي والفراغ الثقافي لتملأه بثقافة الاستلاب والاغتراب الحضاري، وتخلق منه أنماطا سلوكية جديدة، غريبة ومناقضة لمنظومة القيم الثقافية الوطنية وللهوية الحضارية للجيل الجديد، إن لم تكن معادية لها، أي أن تلك القوى تمكنت من خلق شخصية جديدة هجينة ومركبة ومتناقضة في عناصرها وتحمل بذور العداء والصدام بينها، ويتحكمون في إدارة وتفعيل الصراع بينها متى شاءت وفي الاتجاه الذي تريده، حسب مقتضيات مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن ضعف قوة وسلطة وهيبة الدولة الجزئرية، قد مكن قوى الاختراق والتغلغل من خلق جماعات محلية موالية ومرتبطة بها، وحامية لمصالحها في الجزائر، فالجماعات الفرنكوفيلية [30]، أصبح شغلها الأساسي الدفاع عن مصالح فرنسا الثقافية والدعوة والارتباط بها تحت غطاء المتوسطية، والشراكة الاقتصادية والقرب الجغرافي، على حساب دعم النهج الاستقلالي، واللغة والثقافة العربية، حيث باتت فرنسا الدولة المستفيدة من نشوء الظاهرة الإرهابية واستمرارية الأزمة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تستحوذ وتسيطر على أكبر نسبة من المخزون الاستراتيجي للنفط الجزائري، كما تمكنت الصهيونية بدورها من اختراق المجتمع وراحت تبني وتنسج علاقتها التنظيمية مع يهود الجزائر وتحريكهم ثقافيا وإعلاميا وفي الاتجاه الذي يهيأ نفسية المواطن للتعامل مع "إسرائيل" والضغط على النظام لتطبيع العلاقات معها.

وللمحافظة على هذا الواقع، سعت قوى الاختراق بالتنسيق مع بعض الأنظمة التيوقراطية في الوطن العربي إلى بعث وتنشيط الجماعات السلفية لتبرير الوضع السياسي الجديد بالدعوة لطاعة الحاكم أي طاعة النخبة الحاكمة في النظام والإقرار بمستلزمات وجودها كأمر واقع والتكيف مع مطالبها ومصالحها التي هي جزء من مطلب قوى الاختراق والتغلغل في النظام الدولي.

ثالثا: المتغيرات الدولية الجديدة ونشوء الظاهرة الإرهابية:

إذا كانت الشعوبية الجديدة قد أوجدت الجماعات السياسية المغطاة بالدين على مستوى الوطن العربي، وأن مراكز القوى في النظام الجزائري قد اتكأت عليها في سياستها الجديدة لإرهاب خصومها المعارضين؛ فإن قوى الاختراق والتغلغل قد وجدت هي أيضا في تلك الجماعات آلة لتدمير قوة الدولة وتفكيك وحدة المجتمع، وتكييف سياسة الجزائر الوطنية مع مطالب وأهداف قوى الهيمنة في النظام الدولي الجديد.

لقد تعاملت قوى الاختراق والتغلغل مع الجماعات الإرهابية في الجزائر على أنهم "معارضة" سياسية مبررين جرائمهم باسم "الديمقراطية" وحماية "حقوق الإنسان"، وسمحوا لهم بالنشاط السياسي في دولهم واستعمالها كقواعد خلفية للتنسيق والدعاية وللإمداد اللوجستيكي.

لذلك، لم تكن صدفة ان تتزامن الظاهرة الإرهابية في الجزائر منذ 1992 مع تلك التغيرات التي حدثت على مستوى النظام الدولي[31]، وهي تغيرات كان لها تأثيرا سلبيا ومباشرا على الحكومات الوطنية والنظم الإقليمية في أكثر من موقع استراتيجي على الخريطة السياسية العالمية، نتيجة لتلك المبادئ والقيم التي جاء بها مشروع النظام الدولي الجديد؛ من "ديمقراطية" و"حقوق الإنسان" ولبررت **liberalization** العلاقات الدولية في الاقتصاد والتجارة والمال وفتح حدود السيادة الوطنية أمام حركة البضائع والأموال وانسياب الأفكار والقيم والرسائل الإعلامية والدعائية الوافدة من مراكز القوة والهيمنة في النظام الدولي، وباتت معها الدول الوطنية في العالم الثالث هدفا استراتيجيا يتوقف عليها بناء النظام الكولونيالي الجديد.

1 ـ الدول الوطنية في المشروع الدولي الجديد:

لقد استجوب تطبيق المشروع الدولي الجديد ضرورة البحث عن قوى محلية، تستند إليها وظيفة التنفيذ أو التشويش أو المشاغبة في تلك الدول الموسومة بالوطنية والثورية، وهي دول تملك القوة المعنوية والإمكانيات النضالية والسياسية التي تؤهلها لمقاومة مشروع العولمة الأمريكية، والتي ترى فيه إعادة لانتاج العلاقات الكولونيالية الجديدة وتقنين قواعده وسلوكاته الاستغلالية باسم الشرعية الدولية.

انطلاقا من أهداف المشروع الدولي الجديد، أصبحت بعض الدول الوطنية في العالم الثالث هدفا استراتيجيا في سياسة قوى العولمة، إما بطريقة مباشرة أو بواسطة قواها المحلية التي أوكلت إليها مهمة افتعال المشاكل الداخلية لإلهائها عن مقاومة المشروع الأمريكي، وتفويت الفرصة عنها في المساهمة والمشاركة ككتلة سياسية لصياغة قواعد النموذج الدولي الجديد أو بالدعوة إلى تنظيم وتشكيل سياسي من الدول الوطنية الرافضة للهيمنة الأمريكية.

إن اختلال توازن القوة في النظام الدولي لصالح الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، قد ترك الدول الوطنية في العالم الثالث بدون حماية سياسية دولية، مما حفز أمريكا على ترجمة انتصارها السياسي-الأيديولوجي على كافة الأصعدة والمستويات والقطاعات، وملء الفراغات السياسية الناجمة عن تراجع وانسحاب الهيبة والنفوذ السوفياتي من العالم، إما بتدخل سياسي-

-عسكري مباشر، أو عن طريق تشجيع قواها المحلية في الداخل لتقوم نيابة عنها بافتعال الأزمات الداخلية من صراعات عرقية، وجهوية ودينية وطائفية بين أبناء الدولة الواحدة، بهدف إضعاف تماسكها الاجتماعي، وتكييف سياستها مع مطالب قوى الاختراق والتغلغل.

لذلك، يقوم نظام ما بعد الكولونيالية الجديدة على استراتيجية تقسيم وتفتيت الوحدات الوطنية المعارضة لمشروع الهيمنة الأمريكية-الصهيونية على العالم؛ لأنها دول تنتمي إلى كتلة الحضارات الشرقية التي تملك موروثا ثقافيا وحضاريا يمكن أن يكون مصدرا لرؤى ولتصورات فلسفية وأيديولوجية للحياة الإنسانية ولقواعد التعامل بين الشعوب والأمم من منطلقات إنسانية وحضارية، وبالتالي المشاركة في صياغة نظام دولي جديد، يعكس المصالح المشتركة بين الشعوب والأمم على قاعدة المساواة الإنسانية، ويمنحها إمكانية التضامن والتعاون لمقاومة مشروع الهيمنة الأمريكية عليها.

ومن أجل تفويت الفرصة عن هذه المشاركة والمساهمة الحضارية لدول العالم الثالث، سعت قوى الهيمنة الجديدة إلى إغراق الدول الوطنية في مشاكل سياسية واقتصادية، وإقحامها في أزمات ونزاعات داخلية مفتعلة تلهي بها تلك الدول عن تأدية دورها ووظيفتها النضالية في المنتظم الدولي ضد مشروع الهيمنة الأمريكية في العالم.

وتطبيقا لهذه الاستراتيجية الدولية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، جاء العدوان الثلاثي على العراق لتدمير قدراته الاقتصادية والعسكرية ومحاولة تقسيمه إلى ثلاثة كيانات سياسية تابعة (كردي في الشمال)

ـ وشيعي في الجنوب ـ وسني في الوسط) وفرض عليه حصار شامل لم يعرف له مثيلا في تاريخ البشرية[32] لأن في العراق نظام وطني يملك إيديولوجية وطنية وقومية بروح ثورية مناهضة للسياسة الإمبريالية وربيبتها الصهيونية وقواهما المحلية في الوطن العربي والعالم الثالث.

وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد أخفقت في النيل من وحدة العراق رغم المحاولات الجارية إلى حد الآن، فإنها قد تمكنت من تفجير دولة يوغسلافية الاتحادية من الداخل بإشعال الصراع العرقي والديني الذي انتهى بتقسيمها إلى كيانات صغيرة متصارعة، كانتقام من سياستها المستقلة التي تميزت بها أثناء الحرب الباردة، والتي جعلت منها قطبا مؤسسا فاعلا ومؤثرا في سلوك حركة عدم الانحياز وسياستها التحررية، في الوقت الذي تم فيه احتواء الموقف المصري ومنحها شكليا رئاسة الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة والإيحاء لها بإمكانية الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي كممثل لإفريقيا والعرب فيما لو تم توسيعه.

واستكمالا لهذه الاستراتجية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك على تغذية النزاع الباكستاني ـ الهندي واستنزاف قدراتهما الاقتصادية والعسكرية في سباق التسلح النووي لاستقكابهما تحت مظلتها السياسية، وتفجير الأزمة الاقتصادية في أندونيسيا، وخلق بؤر أخرى من الصراع والتوتر بين دول القارة الإفريقية ؛ وبهذه الكيفية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تفتيت جبهة الدول الوطنية في العالم الثالث، وتغييب دورها النضالي عن المشاركة والمساهمة في إرساء القواعد المؤسسة للنموذج الدولي الجديد؛ قواعد

يمكن أن تحمي مصالحها الوطنية وتصون استقلالها وسيادتها وتحترم حق شعوبها في اختياراتها السياسية والإيديولوجية أسوة بالأمم الأخرى في الغرب.

لقد أدى سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياتي إلى تحويل الوظيفة العالمية للجماعات السياسية والدينية التي خلقتها الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ من التشويش الإعلامي والدعائي ضد البعبع الشيوعي والدول الاشتراكية، إلى وظيفة محلية ضد أنظمتها الموسومة بالوطنية والمعروفة بعدائها للإمبريالية الأمريكية، بهدف إفشال تجاربها والالتفاف على مكتسباتها التي تحققت مع موجة التحرر الوطني من جهة، وتكييف نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحققت مع متطلبات مصالح العولمة الأمريكية من جهة أخرى .

لذلك، شهدت هذه الأنظمة الوطنية موجة من الاضطرابات الداخلية، زعزعت استقرارها وأمنها وأوصلتها إلى أزمات كادت أن تقضي على مبررات وجود الدولة نفسها؛ **وإلا كيف يمكن تفسير واقتصار تلك الاضطرابات في نطاق الدول الوطنية التي كانت أقطابا في حركة عدم الانحياز، أو تلك التي كانت تربطها علاقة صداقة وتعاون مع المنظومة الاشتراكية دون سواهما من الدول التي تميزت مواقف أنظمتها أثناء الحرب الباردة بالتحيز لجانب المواقف الأمريكية؟**

2 ـ الجزائر في المشروع الدولي الجديد:

في سياق هذه الاستراتيجية الدولية الجديدة ضد الأنظمة الوطنية، أدرجت الجزائر كغيرها من الدول الوطنية الأخرى في العالم الثالث؛ فتم

التخطيط لافتعال الأزمة السياسية التي تستهدف زعزعت نظامها واختراق أمنها الوطني وإغراقها في اضطرابات ومشاكل داخلية الهدف منها تكييف النظام الجزائري مع المنظومة الإيديولوجية الدولية الجديدة من جهة، وتهميش دورها عن المشاركة فيما يجري من تفاعلات وتحولات في العلاقات الدولية من جهة أخرى، لأنها دولة تتوفر على مرجعية ثورية، وخبرة نضالية، وتجربة ديبلوماسية في الدفاع عن مصالح وحقوق شعوب العالم الثالث، تجربة تؤهلها لكسب المصداقية والثقة الدولية مع غيرها من الأنظمة الوطنية الأخرى فيما لم تم طرح مشروع تشكيل جبهة دولية مناهضة ومقاومة لنظام الكولونيالية الجديدة الذي تريد أمريكا فرضه على الإرادة الدولية.

تمثل الجزائر بوضعها الجغرافي الجهوي والقاري مكانة متميزة في إدراك قوى الهيمنة الدولية المتطلعة للسيطرة ليس فقط على المغرب العربي، بل وعلى النظام الإقليمي الذي تنتمي له من جهة، وهي أيضا دولة تماس حضاري وديني مع حضارة الغرب المسيحي في الضفة الشمالية للمتوسط من جهة أخرى.

إن هذا التموضع (دولة محور وتماس) جعل من الجزائر عبر تاريخها الطويل طرفا رئيسيا في تحديد طبيعة وأنماط التفاعلات التعاونية أو الصراعية بين الضفتين الشمالية والجنوبية حسب موازين القوة التي تحكم الضفتين؛ فقد يتغلب البعد التعاوني والسلمي عند مستوى التوازن بثقل قوة الجزائر، في حين يتغلب البعد الصراعي في شكل أطماع وغزوات من جهة الشمال في اتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط عندما تصاب دولة القطب في المنطقة بالضعف والوهن، ويمتد هذا الغزو إلى بقية الكيانات السياسية المجاورة في اتجاه العمق الافريقي جنوبا وشرقا.

لذلك تمثل الجزائر قلعة دفاع وحماية للقارة الإفريقية، وفي نفس الوقت ثغرة للتسلسل والسيطرة الخارجية على القارة، الشيء الذي يجعلها موضع اهتمام في استراتيجية كل القوى الدولية الطامحة للسيطرة على القارة الإفريقية والوطن العربي؛ أي أن التجربة التاريخية تشير أن الغزاة يحكمون سيطرتهم على المنطقة في ظل دولة جزائرية ضعيفة ومفككة، والعكس صحيح؛ أي دولة مقاومة للغزاة وطاردة للمحتل عندما تكون الجزائر موحدة وقوية.

إذا كانت سياسة أمريكا الجديدة في القارة الإفريقية، تهدف إلى استخلاف النفوذ الفرنسي أو منافسته في بعض القطاعات الحيوية لدى الدول ذات الثقل الاستراتيجي، إما بكسر جدار الحماية القارية، أو توظيفها كقاعدة للتوسع، أو كموضوع مساومة مع القوى الدولية الأخرى المنافسة لها في النظام الدولي الجديد، فإن هذه الأهداف الجزئية، قد جعلت من الجزائر موضوع جذب وإغراء في إدراك مهندسي السياسة الأمريكية لتطبيق سياستهم القارية الجديدة.

إن هذه العملية الإدراكية، قد تكون من أحد الأسباب الرئيسية المحفزة على إدراج الجزائر ضمن اهتمامات أمريكاالجديدة، والسعي لمحاولة إخراجها من دائرة النفوذ الفرنسي واستخلافه، الشيء الذي زاد من تعقيد الأزمة، وإطالة عمرها، واتخاذها بعدا ومسارا دوليا تنافسيا توظف فيه الظاهرة "الإرهابية" كورقة للمساومة السياسية بين المتنافسين من جهة، وبينهما وبين الجزائر من جهة أخرى، الأمر الذي جعل من العمق الجغرافي لدولتي المنافسة (فرنسا ـ أمريكا) قاعدتين خلفيتين لعمليات الإسناد السياسي والإعلامي واللوجستيكي للجماعات الإرهابية الموالية لهما. "33"

إذا كانت الرؤية الأمريكية لقيادة العالم، تتطلب من الناحية الإستراتيجية السيطرة على المواقع الجيو ـ اقتصادية في النظم الإقليمية عامة ودول القلب فيها بشكل خاص حتى تمنحها مزيدا من مجال القوة والنفوذ وتوظيفها كقاعدة للتوسع والتطويق والحصار ضد الخصوم والمنافسين في آن واحد؛ فإن السيطرة على الجزائر، يمثل في الإستراتيجية الأمريكية السيطرة على المغرب العربي، وعلى إفريقيا، والحوض المتوسطي، مما يؤدي إلى محاصرة الاتحاد الأوروبي من جهة الجنوب، وتقويض خياراته السياسية والاستراتيجية المنافسة لأمريكا بشأن مكانة أوربا في الهيكلة الجديدة للنظام الدولي.

انطلاقا من الخبرة التاريخية"[34]"، يدرك صناع السياسة في الإدارات الأمريكية أن وجود دول قوية أو موحدة في المغرب العربي، سوف يهدد المصالح الأمريكية ليس فقط في المتوسط وإنما في إفريقيا والشرق الأوسط ولذلك، ما فتئت الإدارة الأمريكية تعمل بشكل دائم وثابت على احتواء حكومات دول المغرب العربي، والحيلولة دون حدوث أي تقارب وحدوي بينهم، وإدخالهم في نزاع دائم و مستمر يعمق الفرقة والكراهية بين شعوبهم ويخدم في نفس الوقت المصالح الأمريكية والأجنبية.

ولذلك، فقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من استمرار الظاهرة الإرهابية في الجزائر، حيث تمكنت من توسيع نطاق مصالحها وتعزيز نفوذها وإحكام قبضتها على أهم ثروة استراتيجية، بحيث باتت أول دولة مستفيدة من عقود الاستثمار في قطاع المحروقات بالجزائر، وأصبحت

معها منطقة الاستثمار النفطي في الجنوب الجزائري أكثر المناطق أمنا مقارنة بالمناطق الأخرى في الشمال، مما يعزز القناعة بضلوع أمريكي في العمليات الإرهابية في تلك المناطق التي لم يحسم فيها الصراع بشأن خصخصة العقار الفلاحي والصناعي وإعادة توزيعه ومحاصصته بين أصحاب الجاه والنفوذ في الدولة من جهة، وبينهم وبين المستثمرين الأمريكيين من جهة أخرى.

إذا كان الانفتاحيون في الجزائر، يسعون لإجراء إصلاحات جزئية ومحدودة على المنظومة القانونية المسيرة لقطاعي الاقتصاد والتجارة لمصالحهم ولمنطقهم الاحتكاري؛ فإن الإدارة الأمريكية متحفظة من هذا السلوك البيروقراطي، وترى فيه تناقضا مع قوانين السوق الرأسمالية من جهة، ويحول دون دخول مستثمريها إلى السوق الجزائرية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفع بها إلى توظيف جميع وسائل الإكراه المادي بما فيها العمل الإرهابي للضغط على النظام؛ أي على النخبة السياسية الحاكمة، رغم ما تبديه هذه الأخيرة من انفتاح سياسي واقتصادي على أمريكا يكاد يرتقي إلى مستوى علاقتها مع فرنسا"[35].

أما فرنسا ومن ورائها الاتحاد الأوروبي، فإنهما يتعاملان مع المغرب العربي كمجال تقليدي لنفوذهما، وكامتداد طبيعي لحدودهما الأمنية من جهة الجنوب، وكمخزن غني بالثروة، وكسوق مربحة للتجارة، لذلك ينظران إلى تغلغل النفوذ الأمريكي في الجزائر والمغرب العربي بمثابة تهديد مباشر لمصالحهما التقليدية (الاقتصادية ـ الأمنية ـ الاستراتيجية) ويعتبرونه عملية تطويق ومحاصرة واحتواء لنفوذهما ليس فقط في الجزائر بل وفي إفريقيا.

وفي سياق عمليات التنافس الجارية بين فرنسا وأمريكا للانفراد والسيطرة على منطقة المغرب العربي، فإن الجزائر بحكم موضعها الجغرافي السالف الذكر، تمثل أرض معركة لهذه اللعبة التنافسية الدولية، مما يجعلها الدولة الوحيدة التي تدفع فاتورة المعركة نيابة عن القوى المتنافسة (فرنسا وأمريكا).

وبناء على ما سبق ذكره، فإن شعور فرنسا بمحاصرة وتراجع نفوذها ومصالحها أمام تغلغل النفوذ الأمريكي في الجزائر، دفعها إلى توظيف جميع كل قواها المحلية من مثقفين وصحفيين وجهويين عنصرين من أصدقائها ومحبيها وعملائها في الجزائر "حزب فرنسا" ودفعهم في اتجاه الضغط على النظام والتشويش عليه ومساومته في نهجه وفي بعض خياراته السياسية المتعلقة بالهوية والثوابت الوطنية وبعلاقاته مع القوى الدولية؛ " إنها حرب حقيقية تقودها فرنسا لاستعادة المستعمرات القديمة "[36].

وفي هذا السياق، ظهرت الحركات الشوفنية الانغزالية المتسترة بالخصوصية الثقافية والجهوية، لتصب جل اهتمامها ونشاطها ضد العروبة والقيم الاسلامية، وثوابت ورموز الوطينة الجزائرية، حيث تجلت مظاهر هذا العداء في حرق العلم الوطني، والمطالبة باستقلال منطقة القبائل لغة وثقافة وهوية"[37]، في حين نظم " الحركة"[38] وأبناؤهم وكتبة الإدارة الاستعمارية ومزدوجوا الجنسية"[39] أنفسهم في جمعية "أصدقاء فرنسا" بتشجيع ودعم ومكافأة من الحكومة الفرنسية التي صادق مجلس وزرائها بتاريخ 1994/4/20م على مشروع قانون يعطيهم الحق في الاستفادة من

منحة جزافية سنوية قدرها 110 ألف ف. ف للفرد الواحد"[40]" والحق في اكتساب الجنسية الفرنسية،بقصد توظيفهم كقوة ضغط ومساومة على الحكومة الجزائرية؛ الأمر الذي حفزهم على القيام بأعمال سافرة وجريئة تمثلت في تسفيه الشهداء علانية، ونبش قبورهم ليلا، والتشكيك في قيم ثورة نوفمبر، والمناداة بشعار "التارخي في المزبلة" وتمجيد شخصية "ديغول" كرجل له "فضل ودور في منح الاستقلال للجزائريين"، كما نشطت حركات التنصير الديني في منطقتي القبائل بجرجرة، والأهقار بأقصى الجنوب الصحراوي"[41]".

وفي ظل استمرار الأزمة الجزائرية وانشغال الدولة بمقاومة الإرهابيين وانقسام الرأي العام الوطني حول الموقف من الظاهرة الإرهابية؛ تمكن "محبو فرنسا" في الجزائر من تمجيد قانون تعميم استعمال اللغة العربية عام 1993م، والإطاحة بوزير التربية والتعليم ـ السيد علي بن محمد ـ الذي أقر تعريب المرحلة الابتدائية، وجعل اللغة الفرنسية اختيارية مع الإنجليزية "في المراحل الأخرى،"[42]" في الوقت الذي تصاعدت فيه بعض الأصوات المنادية بمراجعة المنظومة التربوية بتهمة أنها مصدرا لانتاج الأصولية والإرهاب، والمطالبة بتدريس اللهجة الأمازيغية والاعتراف بدسترتها كضغط ومساومة للبقاء على اللغة الفرنسية في الجزائر"[43]"، الشيء الذي أذعن الدولة لمطالبهم السياسية والتراجع عن مسيرة التعريب، وإقرار إعادة فرنسة المنظومة التربوية بعد أربعين سنة من الاستقلال.

على الرغم من هذه المنافسة الأمريكية ـ الفرنسية لاحتواء الجزائر، وتكييف إرادتها السياسية وفقا لمصالحهما وأهدافهما المتعارضة، فإنهما ينتهجان سلوكا سياسيا مشتركا يكاد يعبر عن موقف استراتيجي مشترك حيال الدولة الجزائرية، إنه سلوك يراد منه زعزعة استقرار الدولة، وشل إرادة النظام حتى لا يتخذ قرارات عقلانية وثورية تتعلق بحل أزمته بشكل جذري ونهائي، أو بشأن تلك المؤثرات ذات الصلة المباشرة بمصالح قوى الاختراق والتغلغل.

إن استمرار الأزمة الجزائرية؛ تعني في إدراك قوى الاختراق إضعاف قوة وهيبة الدولة بشكل يؤدي إلى المزيد من الاختراق والتغلغل في مختلف القطاعات الحيوية للدولة والمجتمع؛ بحيث تسهل من عملية تفكيك التماسك الاجتماعي والديمغرافي، وضرب العمق الجغرافي للكيان السياسي وتفصيله وفق كيانات جهوية قبلية وعرقية وتشجيعها على التمرد والانسلاخ عن الجسد الوطني، أسوة بدول التماس الحضاري"44" في الوطن العربي وفقا لأهداف المشروع الدولي الجديد.

إن ما يتضمنه المشروع الدولي الجديد، يتجاوز في أهدافه وخطورته تلك الأهداف التي أنجزها المشروع الإمبريالي التقليدي ـ مشروع سايس بيكو ـ الذي كان يعني " تقسيم الوطن العربي، وتجزئته، وتكريس الظاهرة القطرية والمحافظة على حدودها السياسية ـ لأن المشروع الجديد يقوم على التفكير في كيفية احتواء وتدمير المكاسب التي أنجزتها حركة التحرر العربي في خمسينات القرن العشرين في إطار الحدود السياسية ليسايس بيكو، والانتقام من الدولة القطرية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية،

وتفتيتها إلى كيانات سياسية جديدة وفق خصوصية كل قطر، أي بناء "دولة" القبيلة، حسب متطلبات مصالح قوى الهيمنة في النظام الدولي الجديد.

إن هذا المشروع الإمبريالي الجديد المعد ضد الدول الوطنية في الوطن العربي، لايختلف في جوهره عن أهداف المشروع الصهيوني ضد الأمة العربية، وبناء على هذا التطابق في الأهداف، فإن الإمبريالية والصهيونية ينسقان بشأن توزيع الأدوار وتأدية الخدمات المتبادلة لتشابك وتقاطع المصالح المشتركة بينهما تاريخيا، ونتيجة لهذه العلاقات المتداخلة بينهما على مستوى النظام الإقليمي العربي، فإن الحضور السياسي والاقتصادي والعسكري الأمريكي في أي قطر عربي يلازمه دائما تسللا صهيونيا وحضورا إسرائيليا.

ولذلك، فإن تغلغل وانتشار المصالح الأمريكية في الجزائر بالشكل السالف الذكر، قد رافقها تسللا صهيونيا إلى المستوى الذي مكنها من تغذية الأزمة السياسية بالأعمال الإجرامية والأفعال الوحشية التي لا نجد لها مثيلا في التاريخ السياسي للجزائر إلا في التراث اليهودي القديم "45".

يؤسس هذا الاستنتاج بنا ء على القراءة التاريخية للسلوك اليهودي الذي يؤكد على أن الشخصية اليهودية ـ رغم انعزاليتها ـ فإنها تتميز بخاصية التسلل والاندساس، والعمل وراء الغيتوات، والتأثير والتآمر على المجتمعات، وإثارة الفتنة وإحداث الوقيعة بين أهلها بهدف سيطرة وهيمنة الأقلية اليهودية عليها، أو إضعاف قدرتها بشكل لا يؤثر على وجودها كأقلية وعلى مصالحها.

يندرج التسلل الصهيوني إلى المجتمع الجزائري في إطار استراتيجية إسرائيل الأمنية المعدة ضد الدول العربية التي تستشعر فيها خطرا وتهديدا على أمنها، وعلى مصالحها في المجتمع الدولي؛ إذ تمثل الجزائر في إدراك النخبة الكيبوتزية الحاكمة مصدر تهديد رغم بعدها الجغرافي عن مركز الصراع، لما توفره من عمق جغرافي وبعد استراتيجي في المغرب العربي يؤهلها للعب دور الحامي والمدافع عن الجناح الشرقي للوطن العربي، وإسناده لوجستيكيا وبشريا ومعنويا في صراعه مع القوى الاستعمارية التوسعية.

نتيجة لهذا الإدراك، كلفت المؤسسة الصهيونية عام 1973 أحد مراكز أبحاثها في الجامعة العبرية بإجراء بحث يتعلق باستشراف الخطر الذي يمكن أن تمثله دولة الجزائر على "إسرائيل" وما هي الاستراتيجية التي يمكن تبنيها بشأن التعامل مع هذا البلد العربي الإفريقي ؟.

إن هذا الاهتمام الصهيوني بالجزائر، ينم عن مدركات عميقة لدى النخبة الإسرائيلية للثقل التأثيري لسياسة الجزائر في دول العامل الثالث، وفي المنظمات الإقليمية والدولية ضد الكيان الصهيوني، نتيجة للدور الذي لعبته الديبلوماسية الجزائرية أثناء وبعد حرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل.[46].

لقد أشرت خلاصة البحث السالف الذكر عن الدور المتنامي لثقل الديبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، الشيء الذي يمثل تحديا سياسيا فيما لو استمرت الجزائر على سياستها المعادية لإسرائيل، ولتفادي هذا الدور التأثيري، رسمت الصهيونية العالمية استراتيجية خاصة بكيفية

احتواء وتدجين النظام السياسي الجزائري، وتتمثل هذه الاستراتجية في انتهاج المخطط التالي:

1 ـ السعي والعمل الدائم لتعطيل وتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإفشال تجربتها المستقلة، وربط نظامها الاقتصادي بالمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.

2 ـ العمل بشكل دائم ومستمر على تسميم الثقافة الجزائرية، وتشويه منظومة القيم الحضارية، والتشكيك في مقومات الهوية الوطنية؛ الأمر الذي يساعد على تأسيس ثقافة صراعية بين الأجيال من جهة، وخلق شخصية هجينة لأمة غير مدركة لذاتها ولوطنيتها ولمستقبلها.

3 ـ تشجيع حرية التدين والمعتقد والاعتراف الرسمي بالأديان التي كانت سائدة قبل الفتح الإسلامي "اليهودية والمسيحية والوثنية" في الجزائر.

4 ـ تغذية التفرقة الجهوية بين سكان المناطق وتأكيد خصوصية كل واحدة بشكل يؤسس لعرقية ذات نزعة عنصرية بين السكان؛ الأمر الذي يساعد على إحياء النظام القبلي في الجزائر، بهدف إعادتها إلى نظام القرون الوسطى، الذي يعني تغيب دور الدولة المركزية وبناء نظام القبيلة الدولة.

ويتضمن مشروع "نظام القبيلة ـ الدولة "في الاستراتيجية الصهيونية تقسيم "تفتيت" الدولة الجزائرية إلى أربعة كيانات سياسية ـ قبلية"[47]" هي:

أ ـ كيان كتامي في الشرق الجزائري "الشمال القسنطيني".

ب ـ بربري في الوسط (من بجاية إلى تنس على الشريط الساحلي)

ج ـ الكيان الزناتي في الغرب.

د ـ كيان إفريقي زنجي في الجنوب.

إن هذا المشروع الصهيوني المعد في مخابر أبحاث الجامعات العبرية بشأن تقسيم الجزائر، لا يختلف في جوهره عن المشروع الذي سبق وأن اقترحه رئيس وزراء إسرائيل ـ بن غربون ـ عام 1960 على الجنرال ديغول، والذي يطلب منه إنشاء إسرائيل ثانية في الجزائر"[48]" وتطبيقا لهذا المشروع إنخرط يهود الجزائر في صفوف المنظمة الإرهابية "OAS" كما تطوعت منظمة أرقون في مارس 1962 بقيادة منحم بيغن بإرسال 200 من رجالها لتدريب وتأطير منظمة " OAS" وتم توزيعهم على كل من العاصمة وقسنطينة ووهران"[49]".

وتطبيقا لهذا المخطط التفتيتي " شرعت الحركة الصهيونية بالتنسيق مع الماسونية العالمية في السعي لتجديد الاتصال بيهود الجزائر وإعادة هيكلتهم وتنظيمهم وتجنيدهم لخدمة المشروع الصهيوني، وحثهم على الاندساس والتغلغل في المجتمع الجزائري على كافة المستويات والمؤسسات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية، مستغلة في ذلك حالة التسيب الأمني والانفتاح السياسي الذي تميز به نظام حكم الرئيس الشاذلي بن جديد من 1979 إلى 1992م.

إن دعوة بعض الجمعيات السياسية والشخصيات النافذة في النظام لتقسيم الجزائر إداريا إلى نظام كونفدرالي وفقا للخصوصية العرقية والجهوية لكل منطقة"[50]" بعد ثلاثين سنة من الاستقلال، يكشف عن تسلل صهيوني في المجتمع الجزائري، وعن مدى قدرته التأثيرية في أفكار بعض الشخصيات السياسية ذات الصلة بعملية رسم الساسة الوطنية؛ وهي نفس

الشخصيات التي لم يعد يخجلها الدعوة الصريحة لتطبيع العلاقات السياسية مع إسرائيل بحجة " أن موقعنا الطبيعي كجزائريين هو إلى جانب الإسرائيليين، لأن نسبة النازحين منهم من الجزائر والمغرب العربي عامة، وبالتالي، فهم أقرب إلينا من الفلسطينيين"[51].

لقد تجلت مظاهر التسلل الصهيوني في ابتداعها وتشجيعها لأغنية الجنس "الرأي" على حساب الأغنية الوطنية الملتزمة والطبوع الوطنية الأخرى التي لها علاقة بالتراث و الهوية. أما على المستوى الأخلاقي، فإن النوادي الماسونية، أصبحت تتاجر بالنساء مع المسؤولين الجزائريين وتوريطهم في القضايا الأخلاقية، ومن المساومة معهم ودفعهم لاتخاذ قرارات ومواقف تخدم أهداف ومصالح الماسونية والصهيونية، أو التأثير عليه لتجميد أو تعطيل قرارات وطنية تتعارض مع أهدافهم السياسية في الجزائر"[52] على حساب أمن الوطن"[53].

بناء على ما سبق ذكره، فإن الظاهرة الإرهابية التي عاشتها الجزائر منذ 1992 م إلى الآن، وما تضمنته من عنف مسلح ضد المواطنين، ومن عمليات تدمير وتخريب القاعدة الاقتصادية في الدولة، ومن تمزيق للنسيج الاجتماعي، وزرع الحقد والكراهية وعدم الثقة بين المواطنين؛ كلها نتيجة حتمية لعمليات التسمم الثقافي والحضاري الناجمة عن نظام الاختراق والتغلغل التاريخي للمجتمع الجزائري الذي بدأ مع الظاهرة الاستعمارية في القرن 19م، واستمرت لما بعد الاستقلال،ولذلك فإن السلوك الإرهابي يمثل أحد المظاهر السياسية لنظام الاختراق الذي يستهدف تكسيرْ الأسس والمقومات السياسية والحضارية لكيان الدولة الجزائرية.

وبالتالي، فإن الظاهرة الإرهابية في الجزائر، وجدت مع الوجود التاريخي لنظام الاختراق وملازمة له، وتعبر عن ذاتها في شكل مطالب ثقافية اجتماعية، أو سياسية جهوية، أو اقتصادية متسترة بالإيديولوجية والدين، وتتخذ من العنف والتخريب وسيلة لتحقيق غاياتها، حسب كل مرحلة من تطور نظام الاختراق والتغلغل في المجتمع.

بناء على ما سبق، فإن نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر هي نتيجة لعمليات الاختراق المكثف لقوى خارجية تتفق مصالحها ـ المتناقضة والمتعارضة ـ على وجود دولة مضطربة وغير مستقرة في مؤسساتها وفي وضعها الأمني بالشكل الذي يسلبها عوامل القوة والمقاومة ضد مصالح واستراتيجيات القوى المخترقة.

إن تزامن الظاهرة الإرهابية مع إقرار مبدأ التعددية السياسية ومحاولة السعي لبناء نظام وطني ديمقراطي في الجزائر، يكشف أن قوى الاختراق والتغلغل لا يريقها نجاح مثل هذه التجربة الديمقراطية، فهم يدركون أن الديمقراطية الحقيقية سوف تفرز قوى سياسية وطنية مستقلة بديلة عن المجموعات السياسية التابعة، الشيء الذي يؤدي إلى الإطاحة بمصالحها المشتركة، وبالتالي بناء نظام وطني ديمقراطي في مؤسساتها، ومستقل في سيادته وسياسته، وحر في إرادته:

ولذلك، على قوى الاختراق إيجاد عناصر محلية مرتزقة وتوظيفها كآلية سياسية وعسكرية منتجة للعنف والإرهاب، بهدف التشويش على المشروع الديمقراطي، وإعادة صناعته وتكييفه بالشكل الذي يحافظ على

استمرار مصالح قوى الاختراق والتغلغل في الجزائر بأي أن قوى الاختراق والتغلغل تحبذ إقامة نظام ديمقراطي المظهر والشكل، ولكنه متسلط في جوهره حتى يتمكن من المحافظة على مصالحها وعلى استمرار حكم قواه المحلية، وبهذه الكيفية، عززت الديمقراطية التعددية في الجزائر نظام الاختراق والتغلغل في مجتمع تابع ومخترق تاريخيا.

ولذلك؛ تؤدي الجماعات الإرهابية في الجزائر وظيفة محلية نيابة عن القوى الأجنبية؛ فهم مجموعة مجرمة ومرتزقة، لا وطنية ولا إنسانية عندهم، ومن لا تحكمه القيم الوطنية والإنسانية يعتبر غير سوي في شخصيته وأفكاره وأخلاقه وسلوكه، وبالتالي فهو مستعد على اقتراف جرائم في حق الوطن والشعب والإنسانية تحت أي مبرر ديني، أو سياسي، أو عرقي، وهذا السلوك الإجرامي، يؤدي إلى حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في الدولة والمجتمع إلى المستوى الذي يتفكك فيه جدار التماسك والتضامن الوطني بشكل يمكن قوى الاختراق من استغلالها لتنفيذ استراتيجيتها وتحقيق أهدافها.

لقد تجلت وظيفة المجموعات المحلية التابعة لقوى الاختراق بجناحيها الأصولي أو الاستئصالي في انتقادهما لمنظومة القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع، واستبدالها بأخرى مستوردة، وفرضها بالإكراه المادي والضغط السياسي على الدولة والمجتمع؛ وهي جماعات لا تحبذ بناء دولة وطنية مستقلة وقوية بنظامها ومؤسساتها وبوحدة شعبها؛ لأن أهداف الدولة الوطنية تتناقض في جوهرها مع مصالح المجموعات والنخب التابعة من جهة، ومع وظيفتها المحلية والدولية من جهة أخرى.

ولذلك، فإن الظاهرة الإرهابية في الجزائر، هي نتيجة طبيعية لعمليات الاختراق والتغلغل الأجنبي في ظل وجود نظام سياسي ضعيف ومخترق تاريخيا في مؤسساته ونخبه القيادية.

وعليه يمكن القول: إن المجتمعات المخترقة؛ هي مجتمعات غير آمنة في وحدة كتلتها الحيوية: الجغرافية والبشرية، وهي غير مستقرة في نظمها ومؤسساتها السياسية والثقافية والقيمية، مما يجعلها مرشحة للانفجار والانهيار فيما لو استمرت نخبها القيادية في غيها السياسي وتبعيتها وغيبوبتها الحضارية، والاستهانة بالمقدسات والثوابت الوطنية، وفي احتقار الشعب وممارسة الاحترافية اللصوصية والتعامل مع الثروة الوطنية كغنيمة حرب.

وبالتالي، فإن استئصال الظاهرة الإرهابية يتوقف على:

- تجفيف المنابع المسببة والمغذية للإرهاب من : فقر وظلم وتهميش وإقصاء واستبداد سياسي.
- بناء نظام وطني ديمقراطي في مؤسساته وسلوكه، تسمح له بتأدية وظائفه وإنجاز أهدافه بحرية واستقلالية عن تأثيرات مجموعات المصالح والنفوذ في الداخل، وقوى الاختراق الخارجي.
- تطهير وتنظيف المؤسسات الرسمية للدولة من العناصر التابعة لقوى الاختراق والتغلغل الأجنبي.

ثالثا: مستلزمات العمل الوطني لمعالجة الظاهرة الإرهابية:

وضعت الأزمة السياسية الدولة الجزائرية ومؤسساتها الوطنية أمام امتحان سياسي لتقييم وتقويم كفاءة وقدرة وفاعلية نظامها في التكيف مع

المطالب والمدخلات الاضطرابية من جهة، وفي نفس الوقت تقييم تجربة تاريخية لمرحلة من العمل الوطني (1962 ـ 1992) والحكم على عقيدتها السياسية وسلامة نهجها وسلوكها من جهة أخرى، الأمر الذي يسمح بمراجعة موضوعية شاملة تستهدف إعادة النظر في المبادئ والقواعد التي أقيم عليها نظام الحكم في الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى الآن.

لقد كشفت الأزمة السياسية، أن هناك اختلالات هيكلية وتناقضات سياسية جوهرية بين المؤسسات الرسمية في الدولة(المؤسسة الرئاسية ـ العسكرية ـ الأمنية) تمثلت في تعدد مراكز صنع القرار، وعدم التنسيق بينها من جهة وتردد البعض منها في تنفيذ قرارات وأوامر السلطة الوصية من جهة أخرى، وهي مؤشر على غياب التنظيم الهراركي بين مؤسسات الدولة، وتفكك العلاقات التنظيمية فيما بينها، الشيء الذي أدى إلى إحلال دور الفرد وجماعات النفوذ والمصالح على حساب المؤسسات الرسمية، مما أضعف قوة وهيبة الدولة في الداخل والخارج، وحفز قوى الاختراق والتغلغل وقواهم المحلية من استغلال هذا الموضع الناشئ والتمادي في نهجهم وتنفيذ مخططهم.

إن معالجة الأزمات الحادة التي تهدد الكيانات السياسية للدول والمجتمعات، ليست فقط من مسؤولية النظام السياسي، أو أية حزب أو مؤسسة أخرى لوحدها، بل هي مسؤولية جماعية تقوم على استراتيجية مسطح المواجهة التي ترتكز على تعبئة وتجنيد كل القوى الحية في المجتمع التي تشعر وتدرك مخاطر الأزمة، وما تمثله من تحد وتهديد حقيقي لوجودها وأمنها الوطني والإنساني.

ولذلك، فإن معالجة الأزمات الوطنية الحادة، تتطلب إجراء عملية جذرية، تستهدف جوهر المشكلة بصيغ مبدئية وبأساليب راديكالية وطرق ثورية وفق استراتيجية وطنية شاملة، لا تقبل بالحلول الجزئية، أو التوفيقية، أو التنازلات المؤسسة على مساومات وحسابات سياسية ظرفية لصالح فئة، أو مجموعة سياسية ما على حساب المصالح العليا الثابتة والدائمة للوطن مع أية جهة كانت سواء في الداخل أو الخارج.

وبناء على ذلك، فإن معالجة الأزمة السياسية في الجزائر، لا يجب أن تقتصر على المسائل العرضية والشكلية الناجمة عن تفاعلات الأزمة نفسها، ولا على الظاهرة الإرهابية كفعل وسلوك إجرامي وحسب، بل يجب أن تطول وتنصب على العوامل والأسباب الحقيقية التي أوجدت الظاهرة نفسها، والتي يمكن أن تتسبب في أزمات أخرى مماثلة فيما لو استمرت، نفس العوامل والأسباب، بمعنى آخر؛ **معالجة نظام الاختراق، ومسألة الأمن الوطني، ونظام الحكم، وكيفية بناء الدولة والمجتمع على أسس وطنية واستراتيجية تستجيب لمتطلبات الحداثة والعصرنة والتجدد الحضاري.**

وفي غياب هذه المعالجة النوعية للمسائل الوطنية؛ فإن الأزمة تأخذ مسارا تصاعديا في الاتجاه الذي يحقق أهداف ونوايا المتسببين فيها؛ أي وضع الكيان السياسي والوجود الحضاري للدولة والمجتمع أمام تحد وقابلية جديدة للاستعمار والتجزئة في ظل عولمة متوحشة يصعب معها إعادة تركيب الجغرافية السياسية للدولة الجزائرية وفق حدودها الطبيعية التاريخية والوطنية.

ولذلك، إن عملية الاستدراك الحضاري لمعالجة الأزمة في مجتمع مخترق وتابع، يتطلب إعادة نظر في الآليات السياسية المؤسسة لنظام الحكم في الجزائر منذ تأسيس الحكومة المؤقتة 1958 إلى الآن، وتمثل المؤسسة العسكرية أهم وأقوى آلية محددة لسياسة واستراتيجية نظام الحكم في الجزائر، وهي مؤسسة مسندة بمرجعية مغلفة بشرعية ثورية، شرعية تخولها وتمنحها صلاحيات وسلطات واسعة إلى درجة فرض وصايتها السياسية على المجتمع ومؤسساته السياسية الأخرى.

تمثل المؤسسة العسكرية، المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بتنظيم هيراركي متماسك،يتميز بالانضباط في التنفيذ وطاعة وولاء جنودهاوضباطها لقيادته، وهذه الخاصية أكسبتها استقرارا، وأضاف إلى رصيدها الجهادي هيبة وقوة سياسية ومعنوية مكنها أن تتبوأ مركزا قياديا في الدولة، هذا المركز المتميز منحها سلطة ومسؤولية فرز وانتقاء القيادات والمسؤولين، أي أنها أصبحت مع مرور الوقت مؤسسة لانتاج المسؤولين والموافقة على تعيينهم في مؤسسات الدولة عامة والمؤسسة الرئاسية خاصة، وبالتالي لا يمكن لأي تنظيم أو مرشح سياسي يطمح لنيل منصب رئيس الجمهورية دون تزكية وموافقة القيادة العسكرية عليه"[54]، وأن التعيينات والإقالات في ومن المناصب السامية ذات العلاقة بعملية صنع السياسة واتخاذ القرارات في الدولة، هي مناصب من صلاحيات المؤسسة العسكرية وأجهزتها الأمنية، وتابعة لهما بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من علاقات وارتباطات.

ومن هذا المنطلق، أضحت المنظمتان الرئاسية والإدارية مؤسستين غير مستقلتين في سياستهما وفي حرية اتخاذ قراراتهما بمعزل عن تأثيرات وضغوطات المؤسسة العسكرية، ولذلك، فإن عملية الفصل في الصلاحيات بين الوظائف السياسية والإدارية والعسكرية من جهة، وتعيين المسؤولين حسب الكفاءة والخبرة والقدرة على الإنجاز من جهة أخرى، هما شرطان ضروريان لبناء الدولة العصرية، وخلق نموذج لنظام حكم وطني ديمقراطي؛ تتحمل فيه المجموعة الوطنية صلاحيتها ومسؤولية تحديد الأهداف والأولويات،ورسم الاستراتيجية العامة للدولة الوطنية.

وبناء على ذلك، فإن الحيادية السياسية للمؤسسة العسكرية من جهة، وتخليها عن نظام الوصاية النخبوية على المجتمع من جهة أخرى، يمثل بداية لخلق وتنشئة مجتمع مدني حقيقي ومستقل، يمكنه أن يرسخ قواعد سلوكية تضبط العمل السياسي الديمقراطي بين جميع الفاعلين السياسيين بمختلف أفكارهم وإيديولوجياتهم دون تمييز أو تهميش أو إقصاء من أية جهة كانت؛ أي مجتمع مدني يؤسس لنشأة نظام حكم راشد، يحتكم في تحديد وتجديد أهدافه، وعقلنة سلوكه على استشارة الإرادة الشعبية، وهي الإرادة الوحيدة التي يستمد منها أي نظام مصدر قوته وحماية ذاته في أوقات السلم والحرب.

إن الحكم الراشد، هو الحكم الذي يساهم في بناء صرح الدولة العصرية التي يعيش في كنفها أبناء الوطن الواحد دون تمييز عرقي، أو ديني، أو جهوي، أو سياسي، دولة تقدس المواطن، وتحترم حريته وقيمه

وإنسانيته، وتسهر على أمنه وحماية وجوده، وتسعى لاقامة مجتمع عادل ومتوازن ومتكامل بين جميع فئاته السياسية والاجتماعية.

يعتبر مبدأ التوازن السياسي والممارسة الديمقراطية للسلطة من المظاهر الأساسية التي تميز الدولة العصرية، إذ يمثل هذا المبدأ حالة الاستقرار التي تسمح بتحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف مقومات الوجود السياسي؛ بمعنى أن علاقة القوة في المجتمع السياسي ليست تنافرية ولا تصادمية، ولا هي علاقة هيمنة واحتواء، بل علاقة مؤسسة على حوار وتشاور وتنسيق، وإقامة تحالفات وكتل سياسية بشكل لا تسمح بالاستيعاب، أو النزاع والقتال بينها فيما لو اختلفت في الرأي والمنهج.

إن مسألة التوازن السياسي في المجتمع، لا تقتصر فقط على تلك العلاقة التي تحكم مختلف القوى السياسية، بل أيضا العلاقة بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة، وهي علاقة تطرح نموذجين في عملية التفاعل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني:

النموذج الأول، ويصور عملية التفاعل في مجتمع أوتوقراطي ـ ديكتاتوري حيث تكون فيه عملية صنع السياسة واتخاذ القرارات نتاج لإرادة عليا وتعبيرا عن سلطة الفرد الواحد، أو جماعة معينة وعلى القوى الأخرى إلا الخضوع لهذه الإرادة وتنفيذ قراراتها، بينما يفترض النموذج الديمقراطي، أن القرارات السياسية هي نتيجة لعمليات التفاعل المستمر بين مختلف القوى السياسية في المجتمع، ومن هذا المنطلق، فإن بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي في الجزائر سوف يساعد على حل الأزمة السياسية عامة، والظاهرة الإرهابية خاصة، ويقضي على العوامل المسببة لهما.

الهوامش :

[1] ـ يشير مفهوم الإرهاب إلى كل عمل ينطوي على: ـ ترويع وتخويف المواطنين والاغتيال والتعذيب واختطاف واحتجاز المواطنين،والحاق الضرر المادي والمعنوي بالمجتمع، وهو كل سلوك يتنافى مع الشرعية القانونية والدستورية، والانتهاك العمدي للقواعد الدينية والعرقية ومنظومة القيم السائدة في المجتمع، وهو أيضا كل فعل يخل بأمن واستقرار المجتمع، هو كل عمل يهدد المصالح العليا للدولة.

[2] ـ قدرت عدد النساء المغتصبات من قبل الجماعات الإرهابية في الفترة 1993 ـ 1997 ب 1635 فتاة تتراوح أعمارهن ما بين 16 و 28سنة، راجع التفاصيل في جريدة الخبر ليوم 1997/12/28م.

[3] ـ أنظر تصريح المرصد الوطني لحقوق الانسان السيد عبد الرزاق بارة، في جريدة السلام، عدد 1170 بتاريخ 1995/9/02م

[4] ـ جاء هذا الرقم في تقرير الأستاذ مصطفى خياطي "رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة " المقدم في الملتقى الدولي الثاني حول الأطفال ضحايا الإرهاب؛ جريدة الخبر 1999/9/25 ص5.

[5] ـ جاء في التقرير الذي قدمته المركزية النقابية في الندوة الدولية حول الإرهاب، أنا الجماعات الإرهابية قد أحرقت 1500 شاحنة، و700 سيارة، و 350 حافلة، و550 آلية أشغال، وتحطيم 22 قطار و230 قاطرة، وقطع 2240 عمود هاتفي و 90 محول هاتفي، و 190 عمود كهربائي، أما في قطاع التربية والتعليم فقد تم حرق 930 قسماو 08 معاهد تربوية و 03 مراكز جامعية، وفي قطاع الإدارة، أحرقوا 1020 مركزا إداريا، و630 مؤسسة عمومية، وأكثر من 4000 عملية تخريب أخرى، راجع التفاصيل في : جريدة الخبر اليومية 1997/12/10 م ص 2.

[6] ـ أنظر خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 2002/6/20 م بمدينة تمنراست.

[7] - يرى الباحث أن استعمال مفهوم الإجرام، هو المفهوم الأكثر تطابقا من حيث المعنى مع تلك الممارسات والسلوكات المرتكبة في حق الشعب والدولة، بينما يشير مفهوم الإرهاب من الناحية اللغوية إلى الحالة النفسية التي تستهدف الخوف والترهيب بقصد المساومة للحصول على مكاسب بدون الاستعمال الفعلي للقوة المادية.

[8] ـ حول هذه الأسباب، راجع جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عب الحي، مؤسسة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1985 (الفصل الثامن: نظريات الصرع الكبرى ـ الثورة ـ ص 225 ـ 243.

[9] ـ أهم منظري مدرسة التبعية هم : أندريه فرانك، سمير أمين: كاردوزو، دوس سانتوس.

[10] حول دور مجموعات المصالح في العلاقات الدولية، أنظر، كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، المكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة 1982 ص 64 وما بعدها.

[11] يقصد بالنظم الاتصالية تلك الأفكار والإيديولوجيات والأديان والرسائل الإعلامية والثقافية التي تحترق في مجال السيادة الوطنية ولا يمكن مراقبتها.

[12] من بين أولئك الذين يربطون الظاهرة الإرهابية بالرسالة الإسلامية، أنظر، واسيني الأعرج رهانات الأصولية الرعوية في الجزائر، جريدة الخبر، 10 سبتمبر 1997 ص 20.

[13] تسببت في حرب بين البلدين دامت أكثر من ثمانية سنوات. وقد أظهرت فضيحة إيران ـ غيت الدور الذي لعبته إسرائيل في تزويد إيران بالأسلحة وقطع غيار الطائرات الحربية بهدف استمرارية الحرب وإرهاق الدولتين في المجهود الحربي.

[14] التساؤل الذي يمكن أن يطرحه أي باحث عربي؛ لماذا ظهرت هذه الحركات المسلحة في الجزائر ومصر والعراق ولم تظهر في دول عربية واسلامية أخرى بالشكل الذي ظهرت عليه في الدول السالفة الذكر.

[15] لقد انشأ النظام الايراني "منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية " مهمتها تجنيد وتدريب وتمويل الجماعات الارهابية في البلاد العربية والعالم، وتعمل تحت غطاء السفارات والشركات السياحية والفروع التجارية. أنظر في هذا الشأن تصريح مسعود رجاوي، جريدة الخبر، 05 ـ 02 ـ 1998م.

[16] أكد الدكتور مسعود رجاوي في ندوة صحفية بباريس أن كل الأعمال الإرهابية بما فيها المذابح والمجازر التي ترتكبها الجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر كانت من تخطيط " منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية " في إيران، نفس المصدر.

[17] أنظر التفاصيل؛ وليد محمود عبد الناصر؛ إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط؛ السياسة الدولية ع113 يوليو 1993 ص 97 ـ 107

[18] في إحدى خطب الجمعة بمسجد الطلبة في الحي الجامعي بباب الزوار عام 1989 يقول الخطيب ما يلي" إن الوطنية والقومية والاشتراكية، أفكار هدامة خلقتها الصهيونية وزرعتها في عقول الشعوب العربية.

[19] مفهوم الحزبية، امتلاك مشروع وبرنامج سياسي يساعدان على ترقية وتجديد النموذج الوطني والحضاري كمؤسسات وسلوكيات وتصورات سياسية فكرية وفلسفية تساهم في عملية التعاون والتكامل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني من جهة، وتحافظ على وحدة وتماسك الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

[20] المجلة ع 945 بتاريخ 22 ـ 1998/3/28 ص35.

[21] اعتمدت وزارة الداخلية بعض الجمعيات المشبوهة مثل جمعية أصدقاء فرنسا، ونادي روطاري ونادي الأسود وهما يمثلان المحفل الماسوني، والجمعية الثقافية البربرية، وجمعية تربية الكلاب، وجمعيات أخرى مغطاة بأسماء مهنية ولكنها ذات علاقة بالماسونية والصهيونية وبدول أجنبية.

[22] يقصد بالاستئصالين التيار السياسي الذي يعمل ويناضل سياسيا لاستئصال القيم ذات الصلة بالعروبة والإسلام، في هذا الشأن يقول بلقاسم لوناس " لن تهدأ حالة الحرب في القبائل ما دامت الجزائر عربية

مسلمة "أنظر الحوار الذي أجرته معه جريدة اليوم الجزائرية 30 أكتوبر 2002 والمنشور أيضا في جريدة الشروق اليومي بنفس التاريخ.

(23) تقدر بعض الإحصائيات أن الذين تارتدوا عن الإسلام واعتنقوا المسيحية يقارب حوالي عشرة آلاف جزائري أغلبهم من الفتيات المتعلمات.

(24) على سبيل المثال: يشجع النظام على خلق " حزب التجمع من أجل الثقافة " بزعامة سعيد سعدي الموالي للجناح الاستئصالي في المؤسسة العسكرية لمنافسة " حزب القوى الاشتراكية " بزعامة آيت أحمد في منطقة القبائل، ثم خلق حركة مواطنة العروش المتطرفة في مطالبها الجهوية لتكون البديل الشعبي في المنطقة بهدف إضعاف شعبية ونشاط الحزبين السالفي الذكر، ونفس الشيء فعلته مع التيار الإسلامي، وكذلك مع التيار الوطني.

(25) راجع في هذا الشأن، سعدون بوكبوس، تطور الاستدانة الخارجية للجزائر في الفترة 1991 ـ 1997 حوليات جامعة الجزائر عدد 12 السنة 1999م ص 33 ـ 51

(26) أهم هذه المنظمات المسلحة : منظمة الشباب الجزائريين الأحرار " ولجان اليقظة " في بلاد القبائل، و " المنظمة السرية المحافظة على الجمهورية. أنظر، جريدة المساء اليومي، 1994/01/12م ص 2.

(27) قصد بها، الأعمال الإرهابية التي مارستها بعض المجموعات المغطاة بالديمقراطية في منطقة القبائل حين أقدمت على تخريب وحرق المؤسسات العمومية الاقتصادية والإدارية، قدرت خسائر الشغب في أفريل 2001 أكثر من 17 مليار سم حسب بيان وزارة الداخلية، جريدة الخبر 17 ماي 2001 كما قدرت الخسائر الناجمة عن أحداث 14 جوان من نفس السنة بما قيمته 100 مليار سم (الندوة الصحفية لوزير الداخلية بتاريخ 16 جوان 2001)

أهم الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل في هذه الفترة هي: 1980 و1981 و1991 و 1995 و 2001

(28) أنظر نص الرسالة المفتوحة التي بعث بها الأستاذ الدكتور محفوظ بنون إلى السيد اليمين زروال رئيس الجمهورية ووزير الدفاع. في جريدة الخبر اليومي، 5 ـ 6 نوفمبر 1997 ص 9.

(29) يعيش في الجزائر حوالي 7.5 مليون نسمة في حالة من الفقر المطلق، وتتراوح نسبة البطالة الفعلية ما بين 34 و 36 بالمائة وتبلغ في الولايات الفقيرة حوالي 80 بالمائة، نفس المصدر.

(30) يقصد بها أصدقاء ومحبو فرنسا في مستعمراتها السابقة، ويوجد منهم في الجزائر حوالي 02 مليون جزائري يحملون الجنسية الفرنسية منهم 5000 شخص يمارسون وظائف سامية في المؤسسات الرسمية للدولة، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يحملون جنسيتها.

(31) أهم هذه التغيرات انتهاء نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة، وتفكك المنظومة الاشتراكية، وانتصار الرأسمالية العالمية، وبداية تشكيل نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

(32) أدى الحصار الجائر إلى قتل مليون طفل عراقي .

(33) فرنسا تدعم وتمول الجماعات الاستئصالية المتسترة بالديمقراطية والعصرنة، أما أمريكا فإنها تدعم وتمول الجماعات الأصولية المغطاة بالإسلام.

(34) كانت أمريكا في القرن 18 تدفع الجباية لحكومات المغرب العربي مقابل المرور الآمن لسفنها التجارية في البحر المتوسط، مما اضطر الحكومة الأمركية إلى تشكيل أسطول حربي خاص بالمتوسط العام 1800م استعملته في حربها ضد الدول المغاربية وفرض معاهدات جائرة على حكوماتها، حول هذا الموضوع راجطع، بوندا ريفسكي، سياستان ازاء العالم العربي، دار التقدم، 1975مصر 212 ـ 217.

(35) تظهر مؤشرات هذه العلاقة في مشاركة الجزائر في المحادثات الجهوية المتعددة الأطراف بشأن الصراع العربي الصهيوني: مؤتمر مدريد، المؤتمرات الشرق الأوسط وإفريقيا، شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب، مصافحة الرئيس الجزائري بوتفليقة لرئيس وزراء إسرائيل يهود براك تبعها زيارة وفد من الصحافيين الجزائريين لزيارة اسرائيل، إقامة علاقة مع منظمة الحلف الأطلسي وإجراء مناورات مشتركة معه .

(36) أنظر، عبد القادر جغلول، العنف الموروث كولونيالي والمسألة القبائلية صنيعته، حوار، نشر في جريدة الشروق اليومي " الجزائر" بتاريخ 1، 2 ، 3 ، جويلية، 2001.

(37) أنظر لائحة هذه المطالب التي وقعها مجموعة من مثقفي القبائل في باريس، جريدة الشروق اليومي، القبائل يريدون الاستقلال، ع 149 بتاريخ 2001/5/3.

(38) " الحركة " هو الاسم الذي أطلق على الجزائريين الذين تجندوا طوعية في الجيش الفرنسي واستعملوا لمحاربة جيش وجبهة التحرير الجزائري حتى تبق الجزائر تحت الحكم الاستعمالي، وكان عددهم يقدر عند وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962 حوالي 225000 حسب الاحصائيات التي قدمها " أندري سانتيني" كاتب الدولة الفرنسي عام 1986 و 1988م. أنظر التفاصيل في الخبر الأسبوعي ع 117 و 118 من 1 جوان إلى 11 جوان 2001.

(39) تتحدث بعض المصادر الرسمية في الدولة الجزائرية عن وجود حوالي 5000 إطار سامي من ذوي الجنسية الفرنسية يتبوءون مسؤولية ادارة مؤسسات وطنية ذات علاقة بعملية صنع السياسة واتخاذ القرارات في الدولة.

(40) أنظر، جريدة الخبر، ع 1057 بتاريخ 1994/4/21.

(41) تقدر بعض المصادر الرسمية في الدولة الجزائرية أن عدد معتنقي الديانة المسيحية منذ نشوء الأزمة 1992 ـ 2000 قد بلغ أكثر من عشر آلاف جزائري.

(42) لقد لجأت الجماعة الفرنكفونية المسيطة على المؤسسات الحساسة في الدولة أثناء فترة إجراء امتحانات شهادة البكالوريا من توزيع الأسئلة مرفقة بالإجابة على أغلب مراكز الامتحانات بالعاصمة التي أطاحت

بالوزير، في الوقت الذي لم يكشف عن الجهة التي كانت تقف وراء هذه الفضيحة

(43) أنظر: الدور الفرنسي في أحداث منطقة القبائل، عند عبد العزيز بلخادم " وزير خارجية الجزائر" في الجلسة التي جمعته بأعضاء لجنة التحقيق بالبرلمانية، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2001/7/02ص 1 و3

(44) الدول المقصودة هي: الجزائر، مصر، العراق.

(45) إشارة في هذا المثال إلى سلوك " يشع بن نون " عندما دخل أريحا في فلسطين حيث ذبح الرضع والشيوخ ونكل بالنساء والرجال وقل الحيوانات وأحرق الزرع وقطع الشجر.

(46) في هذه الفترة لعبت الديبلوماسية الجزائرية دورا في إقناع القادة السوفيات للتعجيل بإمداد دول المواجهة العربية بالأسلحة لخلق توازن على جبهة القتال أمام الإمداد الأمريكي لإسرائيل، كما لعبت دورا في إقناع رؤساء مجموعة عدم الانحياز بقطع علاقاتهم مع إسرائيل، الشيء الذي سهل من إدخال منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الأمم المتحدة عام 1974 والاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

(47)

(48) أنظر، محمد عباس، رائحة الصهيونية، جريدة الشروق اليومي، الخميس 2001/9/13م

(49) نفس المرجع، نقلاعن، رضا مالك، الجزائر إيفيان، دار دحلب، الجزائر، 2001م

(50) أهم الشخصيات المنادية بهذا المشروع آيت أحمد زعيم حزب القوى الاشتراكية منذ 1963 ثم صالح بوبندر من الشمال القسنطيني بالشرق الجزائري، أي كتامي الأصل، وحزب الفجر الجديد بالغرب الجزائري "الزناتيون".

(51) كلم أورده الصحفي محمد عباس لضابط جزائري متقاعد برتبة عقيد، أنظر التفاصيل في جريدة الشروق "رائحة الصهيونية" الصادرة بتاريخ 13/ 9 / 2001م عدد 261 ص 11 .

(52) تمثلت أهم هذه المساومات في عزل العناصر الوطنية من مناصبهم الحساسة في الدولة أو تغييرهم إلى مناصب أخرى غاير مؤثرة وتعويضهم بآخرين موالين للماسونية والصهيونية.

(53) ومن مظاهر نشاطها أيضا، إجراء مسابقات وطنية بشأن أجمل فتاة جزائية في مجتمع تحكمه منظومة أخلاقية ترفض مثل هذه المظاهر المخلة بالحياء والقيم الإسلامية، منظومة تشجع المنافسة النزيهة حول أحسن عمل أو إبداع فني أو إنتاج علمي أو أي شيء آخر من هذا القبيل يمكن أن يؤصل ويحصن الثوابت والقيم الوطنية من عمليات التسمم الحضاري.

(54) تبين المسيرة التاريخية للمؤسسة العسكرية احتكارها تعيين وتنحية الرؤساء بدءا بأول رئيس حكومة مؤقت منذ 1958 إلى آخر تزكية بشأن ترشيح عبد العزيز بوتفليقة في 1999، فهي التي عينت فرحات

عباس ومن بعده يوسف بن خده وعزلتهما، وهي التي جاءت بأحمد بن بلة كأول رئيس مدني في 1962م وهي التي أطاحت به في 19 جوان 1965 م عندما شرع في خلق ميليشيا حزبية مسلحة موازية للجيش، وهي التي نصبت العقيد هواري بومدين كأول رئيس عسكري، وهي التي اختارت العقيد الشاذلي بن جديد عام 1978 م وأقالته في جانفي 1992م، وهي التي جاءت بمحمد بوضياف من المنفى ليغتال بعد ستة أشهر من تعيين العقيد المتقاعد أحمد كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة، ومن بعده العقيد لامين زروال، وأخيرا عبد العزيز بوتفليقة بعد أن عزلته مدة 20 سنة و شوهت سمعته متهمة إياه باختلاس أموال الدولة عندما كان وزيرا للخارجية 1965 ـ 1978.